جامعة الملك فيصل

عمادة التعلم الإلكتروني والتعليم عن بعد

النقود والبنوك

دكتور عبد اللطيف موسى بلغرسة

المحاضرة التمهيدية

التعريف بالمقرر

يهدف هذا المقرر إلى إعطاء نظرة شمولية عن موضوع النقود والبنوك ، وكذا التعرف على وظائفهما المختلفة ودورهما الحيوي في الحياة الإقاصادية المعاصرة ، كما سيتعرف الطالب على أهم النظريات النقدية والمتعلقة بالمواضيع الإقتصادية ذات الجانب النقدي مثل التضخم ، زيادة على إطلاع الطالب على مختلف أنواع البنوك وأعمال كل نوعا منها ودوره في الجهاز المصرفي الوطني فضلا عن إطلاع الطالب على دور البنوك والنقود في المعاملات الدولية و تقنيات الإتصال فيها .

أهداف المقرر الإجرائية:

١- تعريف الطلاب بماهية النقود والبنوك ، وآلياتهما المختلفة.

٢- تعريف الطلاب بدور النقود والبنوك في الحياة الاقتصادية وكيفية إدارة السياسة النقدية .

٣- تعريف الطلاب بمختلف أنواع البنوك من تجارية وإسلامية ومركزية ، و كذا معرفة كيفية عملها ومزاولة نشاطها في الإقتصاد .

محتويات المنهج:

الفصل الأول : النقود والنظم النقدية
الفصل الثاني: نظريات الطلب على النقود
الفصل الثالث : نظريات التضخم
الفصل الرابع : البنوك التجارية
الفصل الخامس : إدارة ربحية و سيولة البنك
الفصل السادس : البنوك الإسلامية
الفصل السابع : البنوك المركزية
الفصل الثامن : النقود والبنوك في المعاملات الدولية
الفصل التاسع : تقنية المعلومات والاتصالات في البنوك

الكتاب المقرر :

فريد بشير طاهر & عبد الوهاب الأمين : اقتصاديات النقود والبنوك ، مركز المعرفة للاستشارات والخدمات التعليمية، المنامة- البحرين 2008.

المحاضرة الأولى

النقود والنظم النقدية

الفصل الأول

١- المراحل التاريخية للإنتاج

إن دراسة التطور التاريخي للإنتاج تبين أنه مر بثلاث مراحل أساسية هي :

١- مرحلة الإنتاج لأجل إشباع الحاجات: يتوافق مع المجتمعات البدائية.
٢- مرحلة الإنتاج لأجل المبادلة: حيث ظهر التخصص، ووجد فائض اقتصادي يتبادله الفرد مع غيره.
٣- مرحلة الإنتاج الرأسمالي : حيث ظهرت المصانع الصغيرة التي كانت تمثل الأشكال الأولى للشركات و المؤسسات المعروفة حاليا.

٢-المبـــادلـــة

٢-١- مفهوم المبادلة

المبادلة عملية وسيطية بين التوزيع والاستهلاك، إذ تسمح للمتعاملين الاقتصاديين بتبادل المنافع، والحصول على مداخيل، وبالأحرى فإنها العملية الأساسية في النشاط الاقتصادي إذ تمكن المنتجين من بيع السلع والخدمات للحصول على مداخيل مختلفة لتغطية نفقات العملية الإنتاجية، كما تمكن المبادلة المستهلكين من دفع مبالغ نقدية لإشباع مختلف الرغبات، وذلك عن طريق استعمال الخدمات واستهلاك السلع التي يرغبون في الحصول عليها.

٢-٢-أهمية المبادلة

تكتسي المبادلة أهمية كبيرة على المستويين الاقتصادي والاجتماعي، إذ يمكن إيجاز أهميتها فيما يلي:

- تمكين المنتجين من بيع جميع السلع والخدمات.
- تمكين المستهلكين من استعمال واستهلاك السلع والخدمات التي يريدون الحصول عليها.
- سير الدورة الاقتصادية أي تدفق التيارات السلعية والنقدية بين مختلف المتعاملين الاقتصاديين.
- معرفة المستوى الاجتماعي والاقتصادي لفئات المجتمع.
- معرفة درجة تلبية السلع لحاجات الأفراد.
- معرفة القنوات المختلفة للتوزيع ومدى قدرتها على إيجاد اقتصاد وطني متكامل.

٢-٣- المبادلة: بضاعة- بضاعة (المقايضة)

بفضل الاختراعات وتطور قوى الإنتاج أصبح المنتج ينتج أكثر مما يستهلك، مما أوجد فائضا من السلع يتبادله مع غيره من الأشخاص للحصول على سلع أخرى وإشباع منافع جديدة وحاجات متعددة.

٢-٤- تقييم نظام المقايضة

أ-إيجابياته

١-ساهم في تسويق السلع بين المنتجين.
٢-ساير مراحل الإنتاج.
٣-أدى إلى تلبية حاجيات جميع أفراد المجتمعات.
٤- يعتبر مرحلة أساسية من مراحل تطور الإنتاج .

ب - سلبياته

إن الإنسان قديما كان يتبادل سلعة مقابل سلعة "المقايضة"، لكن سرعان ما ظهرت الصعوبات التي تعترض تطبيقها منها:

١-صعوبة توافق رغبات المتبادلين.
٢- صعوبة تحديد نسب التبادل لصعوبة تجزئة السلع والخدمات.
٣- صعوبة التخزين.
٤-عدم وجود وحدة لقياس القيمة .
٥- تعدد الأسعار النسبية للسلع.
٦-تدني الكفاءة التبادلية

لذلك تحتم على المجتمعات قديما أن تتدرج في اختراع سلع وسيطة يتقبلها الجميع، نظرا لضرورتها واستجابتها لرغبات البشرية، والمتمثلة في النقود والتي أخذت عدة أشكال مثل: بعض الحيوانات، الشاي، الملح، وفي إطار بحثه المستمر عن أفضل سلعة وسيطة يستعملها في عملية التبادل هدى الله الإنسان قديما إلى استعمال المعادن النفيسة كالذهب والفضة ، حيث تطور الأمر إلى أن وصلت إلى ما هي عليه النقود الآن.

٣- تعريف النقود

النقود هي أي شيء يمكن استخدامه كوسيط للتبادل ومخزن للقيمة ووحدة لقياس القيمة ومعيار للمدفوعات الآجلة ، شريطة أن يلقى قبولا عاما في التبادل بين أفراد المجتمع .
وتجدر الإشارة هنا إلى أن النقود ليست غاية في ذاتها بقدر ما هي أداة لتأدية وظائف معينة ، و أن لها خصائص معينة فما هي إذن هذه الوظائف و هذه الخصائص ؟

٤- وظائف النقود

تتمثل وظائف النقود في العناصر التالية :

٤-١- وسيط للتبادل
٤-٢- مخزن للقيمة
٤-٣- وحدة لقياس القيمة
٤-٤- معيار للمدفوعات الآجلة

٥- خصائص النقود

تتمثل خصائص النقود في العناصر التالية :

٥-١- سهلة الحمل
٥-٢- غير سريعة التلف
٥-٣- قابلة للتجزئة
٥-٤- سهلة التمييز

٦- أنواع النقود

تتمثل أنواع النقود في العناصر التالية :

٦-١- النقود السلعية هي النقود التي تتعادل قيمتها السوقية مع قيمتها كنقود .
٦-٢- النقود الرمزية أو الورقية والتي ليس لديها قيمة ذاتية وإنما قيمتها تستمد من قانون إصدارها
٦-٣- النقود الائتمانية أو البنكية وهي نقود مشتقة من الودائع الأساسية حيث يقوم البنك بخلق ودائع جديدة تفوق كثيرا قيمة الودائع الأولية وتعادل حجم القروض التي قدمها البنك من خلال ما يسمى خلق الائتمان.
٦-٤- النقود الإلكترونية وهي قيمة نقدية مخزنة بطريقة إلكترونية على وسيلة إلكترونية كبطاقة أو ذاكرة كمبيوتر وهي مقبولة كوسيلة للدفع بواسطة متعهدين غير المؤسسة التي أصدرتها ويتم وضعها في متناول المستخدمين لإستعمالها كبديل عن العملات النقدية والورقية وذلك بهدف إحداث تحويلات إلكترونية لمدفوعات ذات قيمة.

من خلال كل ما تقدم نستخلص ما يلي :

١- أن تطور النقود مر بعدة مراحل من مراحل النقود المجسمة والملموسة ماديا إلى مرحلة النقود المجردة .
٢- أن هناك إرتقاء في مستوى الثقة التي يضعها الإنسان في الوسائل النقدية .
٣- أنه كلما ارتفع مستوى التطور الاقتصادي كلما تغيرت بنية الكتلة النقدية، ففي الإقتصادات المتطورة نجد النقود الائتمانية والإلكترونية تمثل أكبر نسبة في الكتلة النقدية أما في الإقتصادات الضعيفة نجد أن النقود الورقية والمعدنية مازالت تمثل الجزء الأكبر من الكتلة النقدية .

المحاضرة الثانية

النقود والنظم النقدية

الفصل الأول

أولا : النظام الاقتصادي

يجدر بنا ونحن ندرس النظم النقدية أن نعرف أصلا النظام الاقتصادي على أنه: تنظيم يستهدف إشباع رغبات الإنسان باستخدام وسائل الإنتاج المتاحة، ويتكون من مجموعة من المنظمات التي يختارها أفراد المجتمع كأسلوب يستخدم به موارده لإشباع رغباته.

و للنظام الاقتصادي عدة وظائف هي :

١ ـ تقرير الأهداف الإنتاجية.
٢ـ تخصيص الموارد الإنتاجية.
٣ـ توزيع الناتج الكلي.
٤ـ قابلية التغير والقدرة على النمو.

ثانيا: النظم النقدية

يشمل النظام النقدي على جميع النقود المتداولة في بلد معين، وكذا المؤسسات والقوانين والإجراءات المنظمة لعملية إصدار النقود من قبل السلطة النقدية(البنك المركزي) وكذلك البنوك التجارية التي تحتفظ بودائع الأفراد والمؤسسات وتقوم بدورها في تقديم القروض ضمن ضوابط معينة، ويتركز إهتمام السلطة النقدية على إدارة عرض النقود بما يضمن خفض معدل البطالة والإسراع بالنمو الاقتصادي دون الإخلال بإستقرار مستوى الأسعار .

وهناك نظامين أساسين من النظم النقدية هما النظام السلعي والنظام القانوني أو الورقي.

١ـ النظام السلعي

و هو النظام الذي يتم بموجبه تحديد قيمة الوحدة النقدية على أساس قيمة كمية معينة من سلعة معينة يرتضيها الناس كوسيط للتبادل، حيث كان الذهب والفضة أوسع هذه السلع انتشارا، حيث كانت القوة الشرائية للوحدة النقدية في التداول مساوية للقوة الشرائية لقيمة الذهب أو الفضة المرتبطة بالوحدة النقدية .

وقد كان مقياس القيمة السلعية للنظام النقدي في الماضي يتحدد بكمية معينة من الذهب والفضة، أو خليط من الاثنين معا.

أ ـ قاعدة الذهب

كانت قاعدة الذهب هي النظام السائد في جميع أقطار العالم لفترة طويلة إلى غاية بداية عقد الثلاثينات من القرن الماضي بسبب أزمة الكساد الأعظم.

وقد كانت لقاعدة الذهب عدة مزايا هي :

١ ـ الأمان
٢ ـ استقرار أسعار الصرف
٣ـ إدارة النظام النقدي بصورة آلية
٤ ـ استقرار مستوى الأسعار.

الأشكال الأخرى لقاعدة الذهب

هناك ثلاثة أشكال رئيسية لقاعدة الذهب هي :

١ ـ قاعدة المسكوكات الذهبية، وبموجبها يتم تحديد قيمة الوحدة النقدية للعملة الوطنية بقانون على أساس وزن معين من الذهب .

٢ ـ قاعدة السبائك الذهبية، وتتحدد بموجبها قيمة العملة الوطنية على أساس وزن ثابت من الذهب حيث يحتفظ بالذهب في هذه الحالة على شكل سبائك ذات وزن معين بدلا من مسكوكات ذهبية.

٣ـ نظام الصرف بالذهب وهنا يتم تحديد سعر صرف العملة الوطنية مقابل العملات الأخرى القابلة للتحويل إلى ذهب كالدولار والباون الإسترليني .

ب ـ قاعدة المعدنين

طبق نظام المعدنين قبل نظام الذهب، ففي قاعدة المعدنين تتحدد قيمة العملة الوطنية على أساس وزن ثابت من معدنين هما: الذهب والفضة، وبالتالي فإن الوحدة النقدية تكون قابلة للتحويل إلى أي من المعدنين .

و قد إتبع هذا النظام لسببين :

١- الاعتقاد بأن النقود يجب أن تكون نقودا سلعية أو نقودا قابلة للتحويل إلى النقود السلعية .
٢- احتمال عدم توفر الكميات الكافية من الذهب أو الفضة للقيان بعمل النقود .

٢- النظام النقدي القانوني أو الورقي

في النظام النقدي القانوني لا تكون للنقود قيمة سلعية أو مرتبطة بالذهب أو بأي سلعة أخرى، وإنما تستمد النقود قوتها من القانون الذي يلزم جميع الأفراد التعامل بها، لذلك فإنها تعرف بالنقود الإلزامية وهي غير قابلة للتحويل إلى ذهب أو أي سلعة أخرى .
وعلى هذا الأساس تتم إدارة النظام النقدي من قبل البنك المركزي الذي يحدد كمية الإصدار من العملة الورقية دون التقيد في ذلك بما يتوفر لديه من احتياطي ذهبي ، وإنما بحسب الاعتبارات والأهداف الاقتصادية التي تسعى الدولة لتحقيقها، وفي مقدمتها النمو الاقتصادي واستقرار الأسعار.

قاعدة الذهب والنظام النقدى الورقى معا

لقد أثبتت التجربة العملية بعد فترة الكساد الاقتصادي العالمي أن النظام النقدي الورقي أفضل كثيرا من قاعدة الذهب ، وذلك لأنه يوفر للسلطة النقدية مرونة أكبر في إدارة عرض النقد داخل الدولة ، كما أنها لا تكون بحاجة إلى تحديد كمية النقود المتداولة على أساس كمية الاحتياطي الذهبي .
إلا أن حالة عدم الاستقرار في أسعار الصرف التي سادت خلال النصف الثاني من عقد الثلاثينات من القرن العشرين قد مهدت الطريق للمطالبة بإصلاح النظام النقدي العالمي والانتقال إلى ما يطلق عليه قاعدة الذهب والنظام النقدي الورقي معا.

المحاضرة الثالثة

نظريات الطلب على النقود

الفصل الثاني

الطلب على النقود

نقدم في هذا الفصل النظريات المختلفة للطلب على النقود ، ودوافع الطلب على النقود ، والعوامل المؤثرة في الطلب على النقود ، خاصة سعر الفائدة بإعتباره العامل الفاعل في آلية إنتقال تأثير التغير في عرض النقود على المتغيرات الإقتصادية الكلية .

١ـ النظرية التقليدية لكمية النقود

تعتبر أول صياغة حديثة لنظرية كمية النقود ، جاءت بهدف تفسير حالة الكساد التي انتشرت بعد الحرب العالمية الأولى ، وكانت أهم التعديلات التي أجراها فيشر هو أن هناك فرق بين النقود القانونية وبين الودائع المصرفية ، وأبرز فكرة سرعة دوران النقود ، أي معدل انتقال النقود بين الأفراد وتداولها، لتأخذ المعادلة الشكل الآتـــي:

كمية النقود Xسرعة دورانها = حجم المعاملات X متوسط أسعار السلع

وبالرموز اللاتينية تأخذ الشكل الآتي:

$$M.V=P.Y$$

حيث M: كمية النقود المستخدمة.

P : المستوى العام للأسعار

V :سرعة دوران وحدة النقد .

Y: حجم الدخل الحقيقي أو ما يعرف حجم السلع والخدمات.

وبقسمة المعادلة على Y فإن:

$$M.V/Y=P.Y/Y$$

أي أن : $P=M.V/Y$

أـ نظرية كمية النقود المطلوبة

إن نظرية كمية النقود توضح كمية النقود التي يرغب الناس في الاحتفاظ بها لتسوية مدفوعات مبادلاتهم التي تتحدد بمستوى الدخل النقدي ، لذلك فهي تصلح كنظرية لكمية النقود المطلوبة، ولهذا الغرض يمكن إعادة ترتيب حدذود المعادلة السابقة فيالاصيغة التالية :

$$M = 1/V \times PY$$

٢ـ نظرية كينز لتفضيل السيولة

نصت نظرية تفضيل السيولة لكينز على أن طلب الأفراد على النقود تحدده ثلاثة دوافع هي :

أـ دافع المبادلات

بـ دافع التحوط للطوارئ

ج- دافع المضاربة

أـ الطلب على النقود بدافع المبادلات

نعني بهذا النوع من الطلب رغبة الأفراد والمؤسسات في الاحتفاظ بكميات معينة من النقود لسد النفقات الضرورية التي تتطلب القيام بها أثناء الوقت الفاصل بين تسلم المداخل وإنفاقها ، لأن الإيرادات ترتبط عادة بوقت معين (آخر الشهرللإيجار، تحصيل مبالغ المبيعات بالنسبة للمؤسسات الإنتاجية)، في حين أن النفقات لاتتوقف وتتوالى باستمرار أثناء الفترة الفاصلة بين دخلين ، وبالتالى يمكن تقسيم باعث المعاملات إلى قسمين:

النوع الأول : ويتعلق بتصرف المستهلك وهو دافع الدخل .

النوع الثاني : ويتعلق بتصرف المؤسسة وهو دافع المشروع.

كما أن باعث المعاملات يتأثر بأربع متغيرات:

١ـمستوى إيرادات العناصر الاقتصادية ومدى تغيراته.

٢ـ مدى طول الفترة الفاصلة بين وقت الحصول على الموارد ووقت إنفاقها .

٣ـ مستوى الأسعار وترقبها.

٤ـ معدل ارتفاع الإنتاج الوطني ومختلف المداخيل.

بـ الطلب على النقود بدافع التحوط أو الإحتياط

يؤدي باعث الاحتياط عند الأفراد إلى المحافظة على كميات معينة من النقود قصد القيام بالنفقات غير المنتظرة وغير العادية مثل نفقات العلاج ، وتتعلق أهمية الإحتياط بعوامل ذاتية مثل إمكانية الترقب ومدى طبيعة الإنسان في الإحتياط والحرص ، وقد تتخذ هذه الإحتياطات شكل سندات أو أسهم قابلة للتحويل بسهولة إلى نقود سائلة ، الشئ الذي يجعلها منتجة تدر على صاحبها فوائد (وهذا حسب معدل الفائدة السائد).

ج- الطلب على النقود بدافع المضاربة

يتعلق باعث المضاربة بالمحفوظات النقدية التي يتركها بعض الأفراد في حوزتهم ليتمكنوا من استعمالها في ظروف أحسن في أسواق العقارات والمواد الأولية والبورصات، إذ ينتظرون الفرص المناسبة لاستخدام أموالهم ، إن الإحتفاظ بالنقود لأجل المضاربة يتناسب عكسيا مع معدل الفائدة ، وبمردود القيم المالية ، فإذاكان معدل الفائدة ومستوى القيم المالية مرتفعا فإن المحفوظات النقدية تتقلص لأن المتعاملين يسعون إلى الإستثمار في السوق النقدية وإعطاء القروض ، وإذا كانت القروض منخفضة فإن المحفوظات النقدية لأجل المضاربة ترتفع.

٣- نظرية بومول – توبين

وفق لهذه النظرية يحدد الفرد مقدار طلبه على الأرصدة النقدية بمقارنة المنفعة الحدية بالتكلفة الحدية للدينار الإضافي من طلبه على النقود، وتقاس المنفعة الحدية بالدينار للاحتفاظ بدينار إضافي من النقود بدلا عن الاحتفاظ به في سندات، بتكاليف مبادلة السندات التي يتم تفادي تحملها بالاحتفاظ بالنقود ، أما التكلفة الحدية للإحتفاظ بدينار إضافي ، فتقاس بالفائدة التي يتم التضحية بها بعدم الإحتفاظ بسندات بقيمة دينار .

٤- النظرية الحديثة لكمية النقود لفريدمان

يرى فريدمان أن طلب النقود ليس ثابتا بل هو متغير ، ولتفسير عوامل التغيير ، ينطلق من وضعية شخص يملك ثروة تتوزع إلى نقود ، وقيم منقولة وسلع وعقارات ورأس مال بشري (المستوى التقني والثقافي للفرد).
هذا الشخص الذي يعمل لمصلحته الخاصة يسعى لاستخدام مكونات ثروته في سبيل الحصول على أكبر قدر من المداخيل ، ومن أجل ذلك يعمل هذا الشخص على طلب النقود ، وطلب القيم المنقولة ، وطلب السلع والخيرات المادية. فما هي العوامل التي تؤثر في طلب النقود؟
يرى فريدمان هذه العوامل من خلال مختلف مكونات الثروة باعتبار مستوى سيولتها وهي خمسة:

١- طلب النقود أكثر الموجودات سيولة وهو طلب للإستجابة لحاجيات الإنفاق ، ويكون مرتفعا كلما ارتفعت الأسعار.
٢- طلب القيم المنقولة أي السندات التي يرتفع الطلب عليها إذا ارتفع مردودها أي معدل الفائدة السندات والأسهم التي يرتبط طلبها بمستوى عائداتها ومستوى الأسعار.
٣- طلب الموجودات المادية التي تدر على صاحبها دخلا ماديا يتعلق بمعطيات تقنية (المسكن ،الملبس)لايمكن تقييمه إلا إذا حول إلى كميات نقدية
٤-طلب الاستثمارات المباشرة التي ينفقها الإنسان على نفسه(نفقات التعليم والتكوين).
٥- المعامل الشخصي وهو معامل يقيم وضعية الشخص، ومستواه المادي والفكري وتقاليده في توزيع مكونات ثروته.
ويقوم فريدمان بجمع العناصر المؤثرة في طلب النقود ليصل إلى الطلب الكلي للنقود.
٤- يري فريدمان أن دالة الطلب على النقود تكون أكثر استقرارا خلال الدورات الاقتصادية عما صورتها نظرية كينز ، والسبب في استقرار دالة فريدمان للطلب على النقود هو اعتماد الطلب على النقود في دالته على الدخل الدائم بدلا عن الدخل الجاري في دالة كينز .
فالتقلبات الدورية للدخل الجاري تنشأ عن تقلبات الدخل المؤقت ، ولاتؤثر على الدخل الدائم إلا بقدر محدود ، وبتالي فلا يتوقع أن تؤثر في الطلب على النقود بدرجة ملموسة.
٥- مرونة الطلب على النقود لسعر الفائدة
تقيس مرونة الطلب على النقود مدى استجابة الطلب على النقود للتغير في سعر الفائدة عند ثبات باقي العوامل الأخرى، حيث إذا كان الاقتصاد أصلا في حالة توازن عند مستوى أقل من التوظف الكامل، ستؤدي الزيادة في الدخل والإنفاق إلى زيادة الطلب على النقود حتى يتعادل مع عرض النقود فيصل سوق النقود إلى التوازن .

المحاضرة الرابعة

نظريات التضخم

الفصل الثالث

١ ـ مقدمة

يعبر التضخم عن حالة إرتفاع مستمر في المستوى العام الأسعار والذي يقاس إما بالرقم القياسي للأسعار أو بمخفض الناتج المحلي الإجمالي ، و يقيس التضخم سرعة إرتفاع الأسعار أي معدل الزيادة السنوية في المستوى العام للأسعار و يعد التضخم واحد من أهم المشكلات الإقتصادية التي تهم صانعو السياسة الإقتصادية في أي بلد، بسبب الآثار الضارة التي تنجم عن التضخم و التي تعيق تحقيق الأهداف الإقتصادية الكلية .

٢ ـ أنواع التضخم

أ ـ التضخم البسيط

في حالة التضخم البسيط يرتفع المستوى العام للأسعار بنسبة قليلة تتراوح بين ٢ و٣ في المائة سنويا، وهو من أهداف السياسة النقدية في الدول المتقدمة، كما يعتبر محفزا للاستثمار ،حيث يحافظ على إستقرارالتكاليف في حدود مقبولة ومتوقعة ، ويخفض من تكلفة المخاطر في تنفيذ المشروعات الإستثمارية .

ب ـ التضخم الزاحف

التضخم الزاحف هو ارتفاع في المستوى العام للأسعار بنسبة قليلة شهريا، بحيث يؤدي إلى ارتفاع بنسبة كبيرة قد تصل إلى ١٠ في المائة سنويا.

ج ـ التضخم الحقيقي

في حالة التضخم الحقيقي ترتفع الأسعار بنسبة كبيرة تتراوح بين ١٠ و١٥بالمائة ويعزى هذا النوع من التضخم إلى زيادة الطلب الكلي بصورة مستمرة مما يشكل تحديا كبيرا لمخططي السياستين النقدية والمالية حيث يعملون على زيادة معدل الفائدة وزيادة الضرائب في محاولة لخفض الإنفاق للحد من ارتفاع الأسعار .

د ـ التضخم المكبوت

يقصد بالتضخم المكبوت حالة من التضخم غير المنظور، تحدث عادة أثناء فترات الحروب والأزمات، حيث تعمل الحكومات على تعطيل قوى السوق، وإعلان أسعار حكومية مثبتة، مما ينتج عنها هذا النوع من التضخم.

هـ ـ التضخم المفرط

يعتبر التضخم المفرط من أسوء أنواع التضخم، حيث يرتفع مستوى الأسعار بأضعاف مستوياته السابقة، فيزيد معدل التضخم إلى ما فوق ١٠٠ بالمائة سنويا، حيث يحدث هذا النوع من التضخم في حاللت الحروب و الأزمات الكبرى.

المحاضرة الخامسة

نظريات التضخم

الفصل الثالث

أثار التضخم

التضخم كظاهرة نقدية ينجم عنه آثار اقتصادية واجتماعية:

١-الآثار الإجتماعية يتمثل الأثر الإجتماعى الضار للتضخم من خلال عملية توزيع الدخول واجتذاب القوة الشرائية من أصحاب الدخول الضعيفة إلى أصحاب الدخول المرتفعة والمستثمرين ،الأمر الذى يؤدى إلى إختلالات فى العلاقات الإجتماعية وتعميق الصراع بين مختلف القوى الإجتماعية المختلفة،والذي يطغى بين الحين والآخر متخذا شكل الإضرابات العمالية ،وبالتالى زيادة تعطيل الطاقة الإنتاجية ، ومنه عدم استغلال الطاقات فى الإقتصاد الوطني.

٢-الآثـار الاقتصادية هذه الآثار تختلف وتتعدد تبعا لنوعية التضخم وإن كانت جميعها تؤدي إلى إحداث تغييرات في الهيكل الاقتصادي، فعلى سبيل المثال :

أ- الآثار في جهاز الأسعار إذا كان التضخم ينشأ عندما يحدث اختلاف بين الأسعار النسبية ينعكس أثره على الأسعار المطلقة وتميل نحو الارتفاع مما يؤدى إلى تدهور جهاز الأسعار في تخصيص الموارد في الاقتصاد وبذلك يبعد هذا الجهاز عن الرشادة الاقتصادية.

ب- الآثار في هيكل التسويق والتوزيع فالتضخم يؤدي إلى تنشيط الدورة التجارية والمضاربة ، قطاع التجارة يزدهر في حالات التضخم وتزداد قنوات التسويق وتفوق أسعار التجزئة أسعارالجملة ، وفي نفس الوقت يفوق الربح التجاري الربح الصناعى ويتعدد الوسطاء لترتفع نفقات التسويق .فالإقتصاد يخلق بين طياته قطاع تجاري يعيش عالة ولايساهم فى خلق القيمة المضافة .

ج-الآثار فى الجهاز النقدي الداخلي يلعب التضخم عن فشل النقود في تأدية دورها ووظيفتها كمقياس للقيمة ووسيط في المبادلة .

فأول قيمة تفقدها هي وظيفة مخزن للقيمة، لينعكس مباشرة على السوق المالية، حيث تنخفض الإدارات وتوجه الأموال إلى الاستهلاك مباشرة، حيث يشعر الفرد بأن هناك ارتفاعا في الأسعار وانخفاضا في قيمة النقود ، فتلجأ الدولة إلى زيادة الإصدار النقدي لرفع مستوى السيولة للحد من إرتفاع أسعار الفائدة، واذا قامت برفع سعر الفائدة فإنها تؤدي إلى رفع تكلفة الإقتراض،وفى النهاية تتحول النقودإزاء عجز الإدخار والإستثمار إلى سلع وخدمات تنطوي فى شكل قيم إكتنازية(ذهب وعقارات).

وتزداد قيمة النقود في التدهور لتفقد دورها كوسيط للمبادلة وأداة للدفع، وفى إحدى مراحل ارتفاع الأسعار تحتاج الدولة إلى كمية من النقود لمواجهة المدفوعات النقدية الجارية الناشئة عن الزيادة في الأسعار.

فيعمد البنك المركزي إلى رفع نسبة السيولة والبنوك التجارية تخلق الائتمان دون أن يقابلها زيادة حقيقية في السلع والخدمات ،وبالتالى يحدث الإختلال ولايتناسب حجم وسائل الدفع مع احتياجات التداول الحقيقية ،وتفقد النقودفعاليتهاكأداة للدفع ووسيط للمبادلة ،ويفقدالبنك المركزي السيطرة والرقابة ويخضع لرغبات الحكومة ويتوسع الإصدارالنقدي

معالجة التضخم

أولا- السياسة النقدية تمارس البنوك النقدية سياسة الرقابة كضغط الكتلة النقدية، وحجم الائتمان عن طريق أدوات كمية ونوعية .

١ - الأدوات الكمية: وتتمثل في:

***أ- سياسة السوق* المفتوحة يقصد به بما يدخل البنك المركزي بائعا أو مشتري للأوراق المالية بهدف التأثير على حجم الائتمان وبالتالي التأثير في معدلات التضخم، وإجمالا فعاليات هذه السياسة تتحقق بإدارتين البنك المصرفي من جهة وإدارة البنك التجاري من جهة أخرى**

***ب- سياسة إعادة سعر الخصم* هو سعر الفائدة الذي يتقاضاه البنك المركزي مقابل منح القروض التجارية في مدة قصيرة، وتماس سياسة إعادة خصم تأثيرها على حجم الائتمان، وبالتالي على الكتلة النقدية فعندما يزيد البنك المركزي في هذا السعر فهو يهدف بذلك إلى التقليل من حجم الائتمان لامتصاص فائض كمية النقود المتداولة في السوق، والعكس صحيح.**

***ج - سياسة تعديل النسبية القانونية للاحتياطي النقدي* تلتزم البنوك التجارية بإيداع جزء من أموالها النقدية وودائعها في شكل رصيد دائم لدى البنك المركزي، فهي وسيلة فنية من شأنها التأثير في قدرة البنوك التجارية، على منح الائتمان ورفع هذه النسبة بسعر انكماشي بهدف الإخلال من سيولة البنوك التجارية وتجميد جزء من الاحتياطات النقدية مما يقل من قدرتها على التوسع في الاقتراض لوجود فائض من الكتلة النقدية المتداولة في السوق.**

2- الأدوات النوعية

أ- سياسة القروض

عند ظهور البوادر الأولى للتضخم تستطيع الدولة أن تضع سياسة تأطيرات توجيهية، فتعطي توجيهات وار شادت للبنوك تتعلق بمقادير القروض وطريقة منحها ونوعية القطاعات التي يجب توفير القروض لها.

أما في الفترات التي ينعدم فيها التوازن النقدي وتشيع فيها الظواهر التضخمية تقدم الدولة علو ووضع سياسة تأطيرية قصريه بحيث تقرر السلطات النقدية الحد الأعلى لمقادير القروض طوال مدة معينة.

والمعروف أن سياسة تأطير القروض يصاحب عادة برنامجا استقراريا يشمل كذلك التقليل من النفقات العمومية وتشجيع الادخارات وإصدار السندات العمومية والقيام بكل الإجراءات الكفيلة بتحقيق كمية النقود الفائضة والمتداولة.

٣- الوسائل الأخرى

أ -سياسة الودائع الخاصة **فهي تتلخص في تجميد البنوك التجارية لجزء من ودائعها، وأرصدتها النقدية زيادة عن نسبة الاحتياطي القانوني رغبة من المركزي في تغيير نسبة الائتمان والقروض الممنوحة، تخفيضا للإنفاق الكلي أو مضاعفته.**

وذلك بفرض حد أقصى لسعر الفائدة الممنوح من قبل البنوك التجارية على الودائع لديها، للتحكم في حجم الإنفاق النقدي الكلي فالبنوك التجارية قد تغالي في أرباحها بحصولها على فوائد قد تصل الى٣% من تشغيل بع أصولها كأذونات الخزينة فيما يدفعها إلى رفع الفائدة الممنوحة لزيادة التراكم في ودائعها وهنا لضبط حركة السياسة الائتمانية المتوازنة يرفض البنك المركزي حد أقصى للفائدة الممنوحة للودائع لا يجوز تجاوزها فيرتفع ذك الحد في أوقات الكساد وينخفض في أوقات التضخم طبقا لضغوط الإنفاق الكلية

ثانيا: السياسة المالية

١- الرقابة الضريبية

تسيطر فكرة الرقابة الضريبية على أهم بنود نظرية الضريبية كجزء من سياسات المالية في التحكم بعوامل الإنفاق العام، وكإحدى التغيرات التي تستخدمها سياسة الميزانية في الرقابة على التضخم والكساد بحيث تشكل سياسة الرقابة الضريبية دعامة كبرى من دعائم سياسة الميزانية في مواجهة التقلبات الاقتصادية، والسيطرة على حركة الضغوط التضخمية في الاقتصاد القومي، تحقيقا للاستقرار والنمو المتوازن في الاقتصاديات النامية.

وبالمقابل ففي الحالة الثانية(جموع الإنفاق الخاص) يقتضي سحب جزء من القوة الشرائية بالوسائل الضريبية الكفيلة بإضعاف محددات الاستهلاك والاستثمار، أي يرفع معدات الضريبية التصاعدية على الدخول فيقع الأفراد تحت ظل أعلى من المعدلات الضريبية، فيجمعون على الإنفاق في الادخار، لانخفاض مستويات دخولهم مما يلطف من حدة الطلب، وفي نفس الوقت يزيد من حدة الضريبة وهو ما يحدث في عهد التضخم.

٢- الرقابة على الدين العام

إلى جانب الرقابة الضريبية تساهم رقابة الدين العام في إدارة التحولات المالية، وتوجيه الإنفاق الإنتاجي بتجميد القوة الشرائية السائدة في الأسواق، واستخدامها في تمويل الميزانية .

فالسياسة المالية في رقابتها على الدين العام تعمل على سد العجز في منابع التمويل، فهي التي تقوم بتحويل المواد المالية أو القوة الثنائية الزائدة من القطاع الخاص والعام.

وبالقدر الكافي لتثبيت الاستقرار الكلي الفعال عند مستوى التوظيف الكامل ، وغالبا ما تلجا السلطات الحكومية إلى عقد القروض، وطرح الأسهم والسندات للاكتتاب من قبل الجمهور، تعضيدا لوسائط الرقابة المالية الأخرى كاستنفاذ الضريبة لطاقتها، أي عندما تزيد نفقاتها الحدية عن النفقات الحدية للاقتراض فضلا عن كونها وسيلة أسرع تجاوبا في تحقيق الميزانية، والعدل في توزيع الثروات.

٣- خفض الإنفاق العام

إن الإنفاق الذي تقوم به الحكومة يضم نوعين من الإنفاق:

أ- الإنفاق الجاري **وهو الإنفاق الاعتيادي الذي تتضمنه الموازنة العامة السنوية.**

ب- الإنفاق الاستثماري **الذي يستهدف بناء الطاقة الإنتاجية، وتطويرها أي إقامة المؤسسات الإنتاجية وإنشاء الطرق والجسور.**

إن مجموع ما تنفقه الدولة يشكل جزءا من الطلب الكي، ولذا فان خفض الإنفاق الحكومي يعني خفض الطلب الكلي، وهذا ما سيؤدي إلى خفض النقد المتداول في الأسواق وهو ما يؤدي إلى خفض حدة التضخم.

وهنا يجب التركيز على خفض الإنفاق الجاري وليس الاستثماري.

المحاضرة السادسة

البنوك التجارية

الفصل الرابع

مقدمة

يتكوّن الجهاز المصرفي لأي مجتمع من عدد من المصارف،تختلف وفقا لتخصصها الدور الذي تؤديه في الاقتصاد . يعتبر تنظيم عمليات الدّفع من الأولويات التي تحرص عليها البنوك وهذا من خلال النصوص التشريعية التي ترمي إلى تطويرها. فإنّ وسائل الدّفع كثيرة ومتنوعة واستعمال إحداها يخضع لطبيعة المبادلات والثقة المتبادلة بين أطرافها. ولهذا حاولنا أعطاء نظرة واضحة ومبسطة في هذا الفصل فسنتطرق ، إلى ماهية البنوك و أنواعها والخزينة العمومية.

مفهوم البنك

البنك :مؤسسة تمارس تجارة النقود ، و تقوم بجمع الودائع و منح القروض و تلعب دور الوسيط فى العمليات المالية "
" البنك هو المؤسسة أو الهيئة التي تمتهن ، استقبال رؤوس الأموال من الأفراد على شكل ودائع لإستغلالها لحسابها الخاص في عمليات الخصم و القرض و العمليات المالية .
" البنك : المؤسسة التى تتوّسط بين الطرفين لديهما إمكانيات أو حاجيات متقابلة مختلفة يوم البنك بتثميرها أو جمعها أو توصيلها أو تنميتها أو تنفيذها للوصول إلى هدف أفضل لقاء ربح مناسب".
."البنك هو شخصية اعتبارية التي تمتهن بصفة دائمة كلّ وظائف البنوك من استقبال الودائع ، منح القروض و توفير وسائل الدّفع و تسييرها".

تعريف البنوك التجارية

أهم مجموعة من مجموع الوسطاء الماليين ونقصد بالبنوك التجارية البنوك التي تقوم بصفة معتادة بقبول ودائع تدفع عند الطلب أو لآجال محددة و تزاول عمليات التمويل الداخلي والخارجي و خدمته بما يحقق أهداف و سياسة الدولة ودعم الاقتصاد الوطني وتباشر عملية تنمية الادخار والاستثمار المالي.

طبيعة عمل البنوك

١ـ الحرص يتمثل في الضمانات التي يطلبها المصرف عند إقراضه الأموال للآخرين فهو يسعى لضمان استعادة ما أقرضه لأنّ ما كان قد أقرضه إنّما هو مال الغير الذي لا بد أن يطلبونه منه يوما ما.

٢ـ السيولة المصرف يتعامل بأموال الناس لذا فعليه أن يكون حاضر لطلبات المودعين إذا طلبوا سحب ما يرغبون فيه من ودائعهم،وهذا ما يفسّر مبدأ وجوب توّفر السيولة الكافية لدى المصارف لمواجهة طلبات السحب الآتية من قبل الزبائن.

٣ـ الرّبحية هي محصلة العاملين السّابقين فالحرص على توظيف السّيولة المتاحة هو الأمر الوحيد الذى يضمن ويكفل تحقيق الأرباح و تغطيتهما ، كما أنّ الرّبحية هى هدف أى مؤسسة اقتصادية تسعى إلى النمّو، وبالنسبة للبنك فزيادة حصة الأرباح تعنى توفير حجم إضافى لإمكانية الإقتراض و بالتالى إمكانيات أخرى للربح و منح الإئتمان للزبائن و تغطية الأعمال المصرفية.

وبالنسبة للبنك فزيادة حصة الأرباح تعنى توفير حجم إضافي لإمكانية الاقتراض وبالتالي إمكانيات أخرى للربح ومنح الائتمان للزبائن وتغطية الأعمال المصرفية.

وظائف البنوك التجارية

تقوم البنوك التجارية بممارسة العديد من الوظائف وتقديم خدمات يمكن تلخيصها فيما يلي:
ـ قبول الودائع التي قد تكون بعضها تحت الطلب،لأجل محدد و ودائع ادخارية.
ـالمساهمة في تمويل المشروعات ، و ذلك من خلال منح القروض و الائتمان بأنواع مختلفة
ـإصدار خطابات الضمان.
ـ تأجير الخزائن الحديدية للجمهور لحفظ الوثائق والممتلكات الثمينة .
– شراء وبيع الأوراق النقدية وحفظها لحساب المتعاملين معه.
ـ تحويل العملة إلى الخارج لسداد التزامات الزبائن فيما يتعلّق بعمليات الاستيراد .
ـ تحويل نفقات الأسفار والسياحة، وإصدار صكوك المسافرين والإعتمادات الشخصية.
ـ خصم الأوراق التجارية .
ـ إدارة الأعمال والممتلكات للمتعاملين معه .
ـ التعامل بالبيع والشراء في العملات الأجنبية
ـ خدمات البطاقة الائتمانية
ـ تعمل على التنشيط والإسراع بالتنمية

المحاضرة السابعة

البنوك التجارية

الفصل الرابع

عملية خلق النقود

مقدمة

تقوم البنوك التجارية بخلق النقود المصرفية أو الودائع المشتقة من خلال تقديم القروض باستخدام ما بحوزتها من إحتياطات نقدية فائضة ، التي تتوفر لها بعد الوفاء بالإحتياطي القانوني الذي يحدده البنك المركزي .
ومنه فإن قيام البنوك التجارية بخلق النقود الكتابية انطلاقا من الودائع التي تجمعها ، ولفهم طريقة خلق العملة الكتابية من طرف البنوك التجارية يجب أن نتذكر أن لكل متعامل لدى البنك حسابا جاريا يسجل فيه إيداعاته وسحبه عن طريق الشيك والترحيلات .
كما أن للبنك التجاري حسابا مفتوحا لدى البنك المركزي يسجل فيه العمليات المباشرة بين الطرفين .
وقد يتخذ الإصدار إحدى الطريقتين :

الطريقة الأولى

يتدخل البنك التجاري في تغيير بنية الكتلة النقدية وذلك باستبدال النقود الورقية بنقود كتابية.
فعندما يودع شخص النقود الورقية في حسابه بالبنك، يقوم هذا الأخير بتحويلها إلى نقود كتابية .
إن البنك لا يغير سيولة المودع بل يدخل تحويرا على بنيتها في حين ترتفع الموجودات النقدية للبنك بمجرد حصوله على الودائع وخلقه للعملة الكتابية.
ويمكن تلخيص العملية كالآتي:
ـ إيداع الأوراق النقدية تسجيل الإيداع في حساب المودع(خلق العملة الكتابية)
-إيداع الأوراق النقدية من طرف البنك التجاري في حسابه بالبنك المركزي.
وفي حالة سحب المودع لأمواله من البنك تحدث العملية العكسية ، أي هذا السحب يؤدي إلى إعدام العملة الكتابية.

الطريقة الثانية

وهي الطريقة التي تؤدي إلى تدخل فعال وحقيقي من طرف البنوك التجارية في خلق العملة أو إعدامها ، ولتفسير ذلك ننطلق من عمليتين أساسيتين لهذه البنوك:
يستطيع الأفراد فتح حسابات جارية عند البنوك على أساس التزام هذه الأخيرة برد الأموال أو قسط منها متى أراد المودع سحبها.

تقوم البنوك بإعطاء قروض للمؤسسات الاقتصادية انطلاقا من الودائع التي قامت بجمعها.، وهذا ما يجعل الودائع في البنوك رهن إشارة المقترضين والمودعين في نفس الوقت .كيف يتم ذلك؟

مثـــال

توصل بنك تجاري بودائع مقدرة مقدرة ٢٠٠٠دج و ترك عنده محفوظات بنسبة ٢٠بالمئة من مجموع الودائع استجابة لحاجات المودعين لطلبات السحب المنتظرة من طرف أي أن الأموال المحفوظة ٤٠٠ دج والباقي ١٦٠٠دج اقرضه البنك إلى مؤسسات لأجل قصير وبالتالي يصبح حساب البنك على النحو التالي :
الأصول
٢٠٠٠دج ودائع من الأفراد
الخصوم
٤٠٠ احتياطات.
١٦٠٠ قروض
وهكذا يستطيع المقترضون استعمال ١٦٠٠دج الشيء الذي سيزيد من مقادير وسائل الأداء ففي أول الأمر كانت كمية النقود المتاحة هي ٢٠٠٠ فأصبحت ٢٠٠٠+١٦٠٠ =٣٦٠٠ و بهذا قام البنك بخلق نقود جديدة.

المحاضرة الثامنة

إدارة ربحية وسيولة البنك

الفصل الخامس

مقدمة

البنوك التجارية كغيرها من منشآت الأعمال، هدفها النهائي هو تحقيق أقصى ربح ممكن لملاكها أو حملة أسهمها. وهي تعتمد في نجاحها في تحقيق ذلك، وكما أوضحنا في الفصل السابق، على ثقة جمهور المتعاملين معها في سلامة مركزها المالي، أي قدرتها وتحت جميع الظروف على الوفاء بالتزاماتها تجاه عملائها، ومن الناحية العملية، نجد أن هناك شيء تعارض ظاهر بين هذين الهدفين.

ويتضح ذلك جلياً إذا أدركنا أن على البنك أن يحتفظ بدرجة مناسبة من السيولة لمقابلة طلبات المودعين، غير أن تحقيق ذلك لا يكون إلا على حساب التضحية بالعوائد التي تدعم ربحيته، وعلاوة على ذلك، فإن العوائد المرتفعة دائماً مرتبطة بالاستثمارات طويلة الأجل، المعروفة بانخفاض السيولة، لذلك فإن الإدارة الناجحة للبنوك تسعى لتأمين التوازن بين هدفي السيولة والربحية، من خلال خلق درجة عالية من التوافق بين هيكل موجودات البنك (الاستثمارات) وهيكل مطلوباته (الودائع).

مكونات ميزانية البنك التجاري

تتكون ميزانية البنك التجاري (Bank Balance Sheet) من جانبين هما: جانب الموجودات، أو الأصول (Assets)، والتي تمثل استخدامات البنك للأرصدة النقدية المتاحة، وجانب المطلوبات، أو الخصوم (Liabilities)، والتي تمثل الموارد النقدية للبنك. وتعتبر الموجودات ثروة يمتلكها البنك، أو مستحقات قانونية للبنك لدى الغير

أما المطلوبات فهي عبارة عن مستحقات للغير على البنك. لذلك، فإن ميزانية البنك توضح المصادر التي يحصل منها البنك على موارده، وكيفية استخدامه لهذه الموارد، كما توضح المركز المالي للبنك، ومستوى ما يتمتع به البنك من أمان تعكسه سيولة البنك (Bank Liquidity)، أي مدى قدرته على تحويل موجوداته إلى نقود سائلة لمواجهة طلبات السحب على ودائع العملاء.

واستناداً لنظام القيد المحاسبي المزدوج (Double Entry)، فإن موجودات البنك تكون دائماً مساوية لمطلوباته، لذلك، يمكن التوصل إلى المعادلات الثلاث التالية:

الموجودات = المطلوبات + حساب رأسالمال

حساب رأس المال = الموجودات – المطلوبات

المطلوبات = الموجودات – رأس المال

فالذي يحقق المساواة بين الموجودات والمطلوبات هو صافي حقوق الملكية (Net Worth)، وهو عبارة عن فائض مستحقات المالكين عن القيمة الاسمية للأسهم (رأس المال).

١ ـ الموجودات

تتكون الموجودات من ستة مصادر رئيسة هي:

(1) النقود المحفوظة في خزينة البنك (Vault Cash).

(2) الأرصدة القابلة للتحصيل (Cash in Process of Collection)، مثل الشيكات والحوالات.

(3) أذونات خزانة (Treasury Bills).

(4) القروض قصيرة الأجل.

(5) الأوراق التجارية (Commercial Papers).

(6) القروض والاستثمارات الطويلة الأجل.

٢ ـ المطلوبات

أما المطلوبات، فلها أربعة مصادر رئيسة هي :

(1) رأس المال، الذي يمثل التزام البنك تجاه حملة الأسهم، ويعتبر من أهم الموارد الذاتية للبنك.

(2) الاحتياطيات، التي تمثل الاحتياطي القانوني الذي يحدده البنك المركزي، وكذلك نسبة من الأرباح التي لا توزع على المساهمين لتكوين ما

يسمى بالاحتياطي الخاص للبنك.

(3) الودائع، والتي تمثل أهم الموارد غير الذاتية للبنك.

(4) القروض من البنوك الأخرى، أو البنك المركزي. ويوضح أدناه مكونات جانبي الموجودات والمطلوبات في ميزانية البنك التجاري.

تحليل موجودات البنك

الموجودات	المطلوبات
1. النقود بخزينة البنك	**1.**رأس المال
2.أرصدة قابلة للتحصيل	**2.** الاحتياطيات : **(1)** احتياطي قانوني **(2)** احتياطي خاص
3. أذونات الخزانة	**3.** الودائع : **(1)** ودائع تحت الطلب **(2)** ودائع لأجل **(3)** ودائع ادخارية
4. القروض قصيرة الأجل للعملاء	**4.** قروض البنك من البنوك الأخرى ومن البنك المركزي.
5. الأوراق التجارية: السندات المخصومة	**5.** مطلوبات أخرى
6. الأوراق المالية : سندات الحكومة وأسهم وسندات الشركات.	
7. موجودات أخرى	

يتضح من الجدول السابق أن جانب الموجودات من الميزانية يعكس تنوع الوظائف التي يقوم بها البنك التجاري، أي كيفية استخدام موارد وتنويع موجوداته بما يضمن له تعظيم أرباحه والاحتفاظ بنسبة معقولة من السيولة لمواجهة طلبات الدائنين، وخاصة المودعين الذين قد يرغبون في السحب النقدي من ودائعهم في أي وقت. فلا بد للبنك من توخي الحذر في عملية المفاضلة (Trade – off) بين تحقيق أقصى الأرباح الممكنة وبين الاحتفاظ بنسبة معقولة من السيولة. وذلك لأن الربحية والسيولة هما هدفان متعارضان.
فالاحتفاظ بنسبة عالية من السيولة، معناه حرمان البنك من فرصة تحقيق بعض الأرباح الاستثمارية بسبب احتفاظه باحتياطات زائدة عاطلة. أما إذا قرر البنك استغلال معظم موارده في منح القروض والاستثمارات، فقد تؤدي هذه السياسة إلى تحقيق أرباح كبيرة، ولكنها تتحقق على حساب انخفاض السيولة واحتمال تعريض البنك إلى مخاطر كبيرة. وسوف نتناول هذا الموضوع بصورة مفصلة في نهاية الفصل عند بحث معايير نجاح البنوك التجارية. ويمكن تقسيم موجودات البنك التجاري إلى ثلاثة أقسام فيما يتعلق بالتعارض بين عاملي الربحية والسيولة:

١ـ الموجودات السائلة
وتنقسم الموجودات إلى ثلاثة أنواع هي:
١ـ نقود بخزانة البنك
٢ـ ودائع لدي المراسلين
٣ـ ودائع لدى البنك المركزي

٢ـ موجودات عالية السيولة
وتضم هذه الموجودات خمسة أنواع هي:
١ قروض قابلة للاستدعاء
٢ أذونات الخزانة
٣ الأوراق التجارية
٤ الأوراق المالية
٥ القروض والتسهيلات الائتمانية

٣ـ الموجودات الأقل سيولة
تستخدم الموجودات الأقل سيولة (Less Liquid Assets)لتحقيق الربحية في المقام الأول، ثم يأتي هدف السيولة في المرتبة الثانية. ومن أهم هذا القسم من الموجودات القروض والاستثمارات طويلة الأجل، وخاصة في القطاع الصناعي والخدمي، بالإضافة إلى الاستثمار في السندات الحكومية طويلة الأجل. ومما شجع البنوك على الإقدام على هذا النوع من القروض والاستثمارات هو السياسات الحكومية الداعمة والمحفزة للبنوك التجارية للمساهمة في تمويل وتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية خاصة في الأقطار النامية من جهة، وكذلك تطور مفهوم السيولة من جهة أخرى. حيث أصبحت السندات الحكومية طويلة الأجل تتميز بدرجة عالية من السيولة، بسبب استعداد البنوك المركزية في الأقطار النامية لشراء هذه السندات أو خصمها لتوفير السيولة اللازمة للبنوك التجارية.
تحليل مطلوبات البنك

ويمكن تقسيم مطلوبات البنك إلى قسمين :

١ المواد الذاتية

وهي تشكل نسبة قليلة من مجموع موارد البنك و تنقسم الموارد الذاتية للبنك إلى قسمين:

١ رأس المال

٢ الاحتياطيات

٢ـ الموارد غير الذاتية

تتكون الموارد غير الذاتية من مصدرين رئيسين هما:

١. الودائع

تشكل الودائع الجزء الأكبر من موارد البنك بشقيها، الذاتية وغير الذاتية، تنقسم الودائع إلى ثلاثة أقسام هي:

١ـ ودائع تحت الطلب ٢ـ ودائع لأجل ٣ـ ودائع ادخارية

٢.القروض

يمثل الاقتراض (Borrowing) مورداً آخر من المواد غير الذاتية للبنوك التجارية. حيث تستطيع البنوك الاقتراض من بعضها البعض، أو اللجوء إلى البنك المركزي للاقتراض باعتباره الملجأ أو الملاذ الأخير للحصول على السيولة لمواجهة الطلبات الطارئة من الدائنين. وتعتبر القروض من الموارد المكملة للودائع إلا أنها لا تمثل سوى نسبة صغيرة جداً من الموارد غير الذاتية، حيث تشكل الودائع الجزء الأكبر من الموارد غير الذاتية للبنوك التجارية، كما أشرنا من قبل.

المحاضرة التاسعة

البنوك الإسلامية

الفصل السادس

أولا: مقدمة

ترجع نشأة البنوك الإسلامية إلى الستينيات من القرن الماضي، حيث تأسس أول بنك للادخار يتعامل وفق الشريعة الإسلامية بمصر عام ١٩٦١. وكان الدافع الرئيسي لتأسيس البنوك الإسلامية هو تجنب المعاملات الربوية التي يقوم عليها العمل المصرفي في النظام الوضعي.
إن الشريعة الإسلامية تحرم ربا البنوك كما جاء في فتوى المؤتمر الثاني للمصرف الإسلامي التي تقول "يؤكد المؤتمر على أن ما يسمى بالفائدة في اصطلاح الاقتصاديين الغربيين ومن تبعهم هو من الربا المحرم شرعاً". كما جاء في قرارات مؤتمر مجمع البحوث الإسلامية بالقاهرة أن "الفائدة على أنواع القروض كلها ربا محرم، لا فرق في ذلك بين ما يسمى بالقرض الاستهلاكي وما يسمى بالقرض الإنتاجي، لأن نصوص الكتاب والسنة في مجموعها قاطعة في تحريم النوعين".

ثانيا: موارد واستخدامات البنوك الإسلامية

تعمل البنوك الإسلامية كوكلاء ماليين يقومون بحشد المدخرات من وحدات الفائض في الاقتصاد، لتتولى نيابة عنها استثمار هذه الأموال على أساس المشاركة في الربح بطريقة مباشرة، أو بطريقة غير مباشرة من خلال توفير التمويل للمستثمرين الذين يتقدمون بمشروعات ذات جدوى.
وتلعب البنوك الإسلامية تلعب دوراً أساسياً وفاعلاً في مساعدة منشآت الأعمال على التغلب على مشكلات التمويل المباشر، الذي يعتمد على الصلة المباشرة بين المدخرين والمستثمرين. فالتمويل المباشر ينطوي على مشكلات تماثل مشكلات المقايضة كمشكلة عدم توافق رغبات المدخرين والمستثمرين، وكذلك تكلفة الوقت والجهد المبذول في عملية البحث التي يقوم بها الطرفان. ثم تكاليف المتابعة والمراقبة والمخاطرة.
تختلف البنوك الإسلامية اختلافاً كبيراً عن البنوك الربوية من حيث مواردها واستخداماتها لهذه الموارد، ليس فقط من حيث خلوها من المعاملات الربوية فحسب، وإنما أيضا من حيث طبيعة وحدود مسؤوليتها تجاه عملائها ومستوى المخاطر المرتبطة بالاستخدامات المختلفة لتلك الموارد المالية. وفيما يلي نستعرض أهم بنود موارد واستخدامات البنوك الإسلامية.
وتنقسم موارد البنك الإسلامي إلى موارد داخلية وموارد خارجية

١- الموارد الداخلية

وتشمل رأس المال المدفوع، بالإضافة إلى احتياطيات رأس المال، التي تضم كل من الأرباح غير الموزعة ومخصصات الإهلاك وصافي الموجودات الثابتة، ولا يتحدد مستوى نشاط البنك في قبول الودائع والاستثمار بحجم موارده الداخلية فقط، بل يصل إجمالي استثمارات البنك عادة إلى أضعاف إجمالي موارده الداخلية.

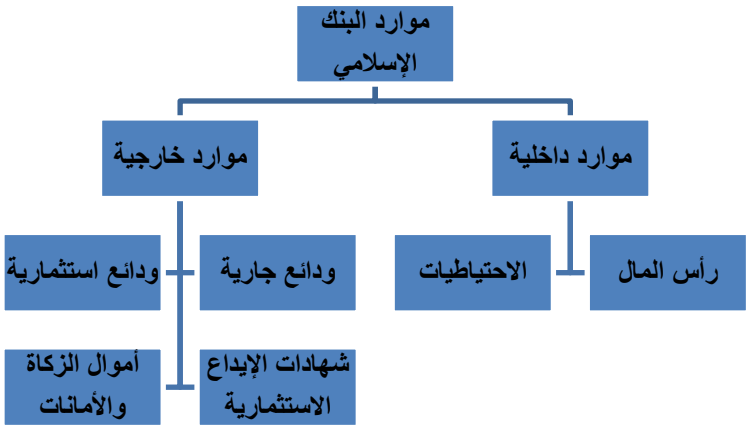

٢- الموارد الخارجية

وتشمل الودائع الجارية والودائع الاستثمارية والحسابات الأخرى الدائنة مثل، تأمينات الاعتمادات، والشيكات المقبولة، والحوالات والأمانات، ومطلوبات لبنوك تجارية أخرى محلية وخارجية، ومطلوبات للبنك المركزي، وتعتبر الودائع الجارية والاستثمارية أهم مكونات الموارد الخارجية لذا نتناولها فيما يلي بشيء من التفصيل:

أ- الودائع الجارية:

هي ودائع تحت الطلب في أي وقت دون أي قيد أو شرط، يمكن السحب عليها بالشيكات أو بالوسائل الإلكترونية الحديثة. والبنك الإسلامي غير ملزم بدفع أية عوائد مالية صريحة للمودعين في الحسابات الجارية، وإنما يحصلون على عوائد غير صريحة متمثلة في الحصول على بعض الخدمات المجانية، شريطة الاحتفاظ بحد أدنى من الرصيد في حساباتهم الجارية. وتضم هذه الخدمات المجانية متابعة تحركات الحساب وتزويد العميل ببيان شهري بها، وأيضاً دفاتر شيكات مجانية متى طلب العميل ذلك، وكذلك تزويده بالبطاقة الإلكترونية للصراف الآلي.

ب- الودائع الاستثمارية

وهي أهم مصدر للموارد الخارجية للبنوك الإسلامية على الإطلاق. وتشمل الأموال التي يودعها العملاء في البنك ويفوضون البنك حق استثمارها، في مقابل حصولهم على نسبة محددة مسبقاً من أرباح الاستثمار أو تحمل الخسارة من رأس المال الذي ساهموا به في حالة فشل الاستثمار، شريطة ألا تكون الخسارة ناتجة عن إهمال من جانب البنك.

بمعنى أن تحقق الربح للمودعين أمر غير مؤكد في البنوك الإسلامية، وربما فقد المودعون رؤوس أموالهم جزئياً أو كلياً في حالة تعرض الاستثمار للخسارة. وفي هذه الحالة يتحمل البنك خسارة ما قدم من خدمات إدارية وفنية لاستثمار الودائع. وعموماً، يتم الإيداع في حسابات الاستثمار بموجب عقد مضاربة بين العميل من جهة، وهو في هذه الحالة رب المال، والبنك الإسلامي، من الجهة الأخرى، وهو المضارب الذي سيقدم العمل.

وقد يكون عقد المضاربة غير مقيداً لنوع النشاط الذي سيتم فيه الاستثمار، حيث يحق للبنك التصرف في الودائع بالاستثمار بالكيفية وفي المجالات التي تحقق النفع للطرفين، بما في ذلك إمكانية خلط أموال الودائع بأموال البنك في مختلف عقود الاستثمار. وينص عقد المضاربة في جميع الحالات على نسب اقتسام الربح بين العميل والبنك، أما في حالة الخسارة فيتحمل كل من المودعين والبنك نسب من الخسارة تتناسب ونسب مشاركتهم في راس المال.

٣- استخدامات البنك الإسلامي

وهي أصول أو موجودات البنك، وتتكون من الاحتياطيات القانونية المطلوبة لتأمين السحب من الودائع علاوة على الاحتياطيات الزائدة، والتي يحتفظ بها البنك جميعاً كنقدية بالصندوق، وودائع لدى البنك المركزي، بالإضافة إلى الاستثمارات غير المباشرة للبنك في صكوك مالية إسلامية.

أما الجزء الأكبر والأهم من استخدامات البنك الإسلامي فيتمثل في الاستثمارات المباشرة للبنك من خلال عقود المشاركة والمضاربة والمرابحة والسلم والبيع الآجل والإجارة وغيرها من الصيغ الشرعية للاستثمار، ويمثل ركيزة النشاط المصرفي الإسلامي غير الربوي والذي يقوم أساساً على المشاركة في الربح.

وقد كان الاستثمار الذاتي هو السائد عند بداية انطلاقة البنوك الإسلامية قبل خمسة عقود، حيث درجت البنوك الإسلامية في تلك المرحلة على امتلاك منشآت أعمال تعمل في مجالات تجارة الجملة والبيع بالتقسيط وفي الاستيراد والتصدير وفي الاستثمار العقاري في الأراضي ومشروعات الإسكان سواء بالتأجير أو التمليك، وفي مجال الخدمات، كالنقل والمواصلات والتأمين وغيرها

وقد كان دافع البنوك الإسلامية إلى تبني هذا الأسلوب في الاستثمار في ذلك الوقت، هو التغلب على مشكلة قلة الطلب على التمويل من البنوك الإسلامية من قبل قطاع الأعمال. فلم تكن الصيغ الشرعية للتمويل مألوفة بين رجال الأعمال في ذاك الوقت ممن اعتادوا التعامل الربوي الذي تقدمه البنوك التقليدية وتروج له منذ أمد بعيد في غياب الوعي الديني لدى الشعوب الإسلامية آنذاك.

المحاضرة العاشرة

البنوك الإسلامية

الفصل السادس

ثالثا: قنوات الاستثمار في البنوك الإسلامية

تمتلك البنوك الإسلامية عدة قنوات استثمار تتمثل في ما يلي:

١- الاتجار
أ- بيع الصرف
ب- البيع المطلق
ج- بيع الثمن بالعين
***- المرابحة**
***- بيع السلم**
***- الإستصناع**
٢- المشاركة
٣- المضاربة

١- الاتجار

يهدف الاتجار (Trading) إلى تحقيق الأرباح من خلال دخول البنك في عمليات شراء لبعض السلع بقصد بيعها بأسعار تفوق تكلفة شرائها وتحقيق الربح من وراء ذلك. وتتميز عمليات الاتجار بانتقال ملكية السلع من البائع إلى المشتري فور التعاقد، مما يسمح للمشتري بيع السلعة بسعر يضمن له تحقيق هامش من الربح المستهدف. ويشمل الاتجار في البنوك الإسلامية ثلاثة أقسام من البيوع، وهي :

أ- بيع الصرف

ويوصف ببيع الثمن بالثمن، وهو مبادلة النقد بالنقد، كما يحدث في سوق الصرف، حيث يتم مبادلة النقد المحلي بالنقد الأجنبي وفق سعر الصرف السائد. وبيع الصرف من الخدمات الرئيسية التي يقدمها البنك الإسلامي للجمهور.

ب- البيع المطلق

وهو البيع المتعارف عليه عادة في أسواق السلع، حيث يتم مبادلة السلعة بالنقد ويضم البيع المطلق نوعان هما:
- *البيع الحاضر* الذي يتم فيه سداد قيمة السلعة بالنقد في الحال.
-*البيع الآجل* الذي يتم فيها السداد في المستقبل. ويأخذ البيع المطلق الحاضر أربعة أشكال وهي:

<u>بيع المساومة</u>
ويتم فيه البيع بسعر يتم التوصل إليه عن طريق عملية المساومة بين البائع والمشتري، دون اعتبار للسعر الذي اشترى به البائع بداية.

<u>بيع التولية</u>
ويتم فيه بيع السلعة بالثمن ذاته الذي سبق للبائع دفعه عند شراء السلعة دون زيادة أو نقصان. وقد يقدم البنك على مثل هذا النوع من البيوع لربطه ببيوع أو سلع أخرى يحقق منها الربح، أو للتخلص من مخزون ثبت للبنك عدم جدوى الاحتفاظ به لأي فترات زمنية أخرى.

<u>بيع الحطيطة</u>
ويتم فيه البيع بسعر يقل عن الثمن الذي اشترى به البنك

<u>بيع المرابحة</u>
وفيه يتم بيع السلعة بسعر يزيد على سعر شراء البنك للسلعة بداية بمقدار من الربح المحدد في عقد البيع

<u>أما البيع المطلق الآجل فيشمل بيع السلم و الاستصناع</u>. وفي بيع السلم يتم سداد السعر حاضراً على أن تسلم السلعة في وقت لاحق ومحدد في العقد. أما الاستصناع، فيتم التعاقد عليه بين المشتري والصانع، حيث يطلب المشتري من الصانع إعداد أو إحضار سلعة معينة. ويشترط في الاستصناع العمل من البائع، ويطلق عليه الصانع، بينما يسمى المشتري المستصنع، ويطلق على السلعة موضع التعاقد المصنوع. و ينص العقد على سداد الثمن عاجلاً أو مؤجلاً.

ج- بيع الثمن بالعين

وهو بيع السلعة بشرط أن يتم السداد في الحال بينما تسلم السلعة لاحقاً في المستقبل. ويندرج تحت هذا القسم من الاتجار كل من بيع السلم الذي يشترط فيها سداد الثمن بالكامل عند التعاقد، وبيع الاستصناع الذي يجوز فيه سداد قيمة السلعة على أقساط أو تأخير السداد إلى موعد محدد في المستقبل.
وسوف نعرض فيما يلي بشيء من الإيجاز كل من المرابحة التي تندرج تحت البيع المطلق، كما أسلفنا، وكل من السلم والاستصناع، وهما من بيوع الثمن بالعين.

المرابحة

تقسم بيوع المرابحة إلى مرابحة بسيطة (فقهية)، ومرابحة مركبة أو مرابحة الآمر بالشراء. ففي المرابحة البسيطة يقوم البنك بشراء بعض السلع دون طلب أو أمر بالشراء من العميل. ثم يعرض البنك هذه السلع للبيع بربح معلوم يتفق عليه مع الطرف المشتري.

أما في المرابحة المركبة، فلا يقدم البنك على شراء السلع إلا بطلب من العميل الذي يوعد البنك بشراء السلعة، متى ما كانت مطابقة للمواصفات والمكان والزمان المتفق عليه في الوعد بالشراء. ويتم البيع بسعر يفوق السعر الذي دفعه البنك في شراء السلعة بمقدار التكاليف التي تحملها البنك وهامش ربح متفق عليه مسبقاً بين الطرفين، ولا يجوز توقيع عقد البيع إلا بعد أن يشتري البنك السلعة ويتملكها، وذلك لعدم جواز بيع ما لم يكن مملوكاً .

بيع السلم

وهو بيع كميات من السلع مؤجلة التسليم بثمن حاضر. فهو يبيع آجل بعاجل. وبهذا الأسلوب يتم للبائع الحصول على الثمن مقدماً ليستعين به في مقابل التزاماته الخاصة بتوفير السلعة سواء بإنتاجها أو بشرائها من السوق المحلية أو استيرادها من الخارج. ويكون الثمن في مقابل عقد ملزم للبائع بتوفير كميات السلعة المتفق عليها في الزمان والمكان المحددين

ويعد السلم الأداة الاستثمارية الأوسع انتشاراً في تمويل الإنتاج الزراعي، حيث يوفر للمنتجين رأس المال العامل الذي يحتاجونه لتمويل عمليات الإنتاج و مدخلات الإنتاج، على أن يتم السداد للبنك الإسلامي بتسليمه كميات من المحصول في موسم الحصاد. ويستفيد البنك من شراء السلعة عن طريق السلم في حالة ارتفاع الأسعار في موسم الحصاد عن السعر المدفوع في السلم، كما يواجه مخاطر انخفاض الأسعار. ويمكن للبنك الإسلامي تأمين مخاطر انخفاض الأسعار بالدخول في عقد سلم موازياً، يبيع بموجبه كميات السلعة المنصوص عليها في العقد الأول لطرف ثالث ويتسلم الثمن حاضراً على أن يكون الثمن في السلم الموازي أعلى من الثمن المدفوع في العقد الأول.

الاستصناع

وفيه يتم التعاقد بين المشتري والصانع، كما أوضحنا. ويشترط في الاستصناع العمل من البائع، ويطلق عليه الصانع، بينما يسمى المشتري المستصنع. وينص العقد على سداد الثمن عاجلاً أو مؤجلاً. وقد يستخدم البنك عقود الاستصناع مع شركات المقاولات، عند رغبته في الاستثمار في تنفيذ مشروعات البنية التحتية الحكومية كالإسكان الشعبي، وتشييد الطرق السريعة والجسور، وتحقيق العائد من إدارة تشغيلها لفترة يتفق عليها في العقد، بواسطة شركات خاصة بعقود للشراكة.

٢ـ المشاركة

يدخل البنك في عقود مشاركة مع عملائه بهدف تحقيق الربح واقتسامه. وعادة ما تكون المسؤولية تضامنية بين البنك والطرف الثاني المشارك في المشروع، فيقتسمان الربح أو يتحملان الخسارة، بما يتناسب وحصة كل طرف في رأس المال. ويحق للبنك الإسلامي كشريك أساسي أن يشارك في إدارة المشروع عن طريق عضويته في مجلس الإدارة. وهناك ثلاثة أشكال من عقود المشاركة تضم :

المشاركة بالمال: وفيه يساهم الشريك بالمال نقداً حاضراً، أو بأصول مادية كالأرض والآلات والمعدات.
المشاركة التزاماً بالذمة: وفي هذا العقد تكون مشاركة كل طرف التزام يؤديه وهو في ذمته إلى حين أدائه.
المشاركة بالعمل: حيث يشارك طرف برأس المال (البنك) والطرف الآخر (العميل) بجهده وخبرته. ويعرف هذا الشكل من المشاركة بالمضاربة،

ونظراً لأهميتها وانتشارها الواسع، نتناولها فيما يلي بشيء من التفصيل.

٣ـ المضاربة

في المضاربة يتم التعاقد بين البنك الإسلامي كممول، ويسمى رب المال، وطرف آخر من أرباب الأعمال أصحاب الدراية والخبرة، ويطلق عليه المضارب. على أن يقوم الطرف الأول بتقديم رأس المال للطرف الثاني الذي يقوم بإدارة استثمار أموال المضاربة في أحد المجالات التجارية أو الصناعية والتجارية رأي البعض.

وقد تكون المضاربة مقيدة فيحدد العقد نوع النشاط أو مكانه وغيره من القيود، أو تكون مضاربة غير مقيدة، أي تترك للمضارب فيها الحرية التامة في كيفية استثمار مال المضاربة. ويقتسم الطرفان الربح الناتج عن المضاربة بينهما بنسب يتم الاتفاق عليها مسبقاً. كما يسمح عقد المضاربة للبنك بالمشاركة في إدارة أعمال المضاربة على أن يحصل على نسبة أعلى من الربح تعويضاً له عن العمل الذي بذله.
أما في حالة الخسارة، فيتحمل كل طرف خسارة ما قدمه للمساهمة في المضاربة، فيخسر البنك الأموال التي قدمها، ويخسر عامل المضاربة ما تحمله من تكاليف لإدارة مشروع المضاربة.

فالبنك الإسلامي في حالة المضاربة يتحمل مخاطر خسارة أمواله التي ساهم بها في المضاربة كاملة إذا كانت هذه الأموال من موارده الذاتية (رأس المال والاحتياطيات والمخصصات والأرباح غير الموزعة)، وهي حالة نادرة ربما تحدث عند بداية أعمال بنك حديث التأسيس.
أما إذا كانت هذه الأموال من مصادر خارجية من حسابات الودائع أو من إيرادات بيع شهادات استثمارية للبنوك الأخرى أو للبنك المركزي فإن البنك الإسلامي لا يتحمل مخاطر هذه الخسائر ويتحملها المودعين أو حملة شهادات الاستثمار من بنوك تجارية أو البنك المركزي. وتقتصر خسائر البنك في هذه الحالة على نصيب هذه المضاربة الخاسرة من التكاليف الإدارية للبنك.

المحاضرة الحادية عشر

البنوك المركزية

الفصل السابع

مقدمة

تعتبر البنوك المركزية حديثة المنشأ نسبياً. فباستثناء بنك انكلتره (Bank of England) الذي تم تأسيسه كبنك خاص في سنة ١٦٩٤ وتم تأميمه في سنة ١٩٤٦، والنظام الاحتياطي الفيدرالي (Federal Reserve System) في الولايات المتحدة الأمريكية الذي تأسس في سنة ١٩١٣ وباشر أعماله في سنة ١٩١٤، فإن معظم البنوك المركزية قد تم تأسيسها على نظام واسع بعد الحرب العالمية الأولى كبنوك خاصة في بداية الأمر.

ولكن زادت سيطرة الحكومات على هذه البنوك في عقد الثلاثينات من القرن العشرين بسبب الكساد الاقتصادي الكبير خلال الفترة ١٩٢٩-١٩٣٣ مما أدى في النهاية إلى تحويل معظم البنوك المركزية إلى بنوك مركزية حكومية بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية. أما في الأقطار النامية، فقد تأسست البنوك المركزية بعد حصول هذه الأقطار على استقلالها السياسي باعتبار البنك المركزي مؤسسة حكومية غير ربحية مخولة بإصدار العملة المحلية وإدارة النقد.

لقد أدت هذه التطورات الاقتصادية إلى زيادة أهمية البنك المركزي في تحديد اتجاهات السياسة النقدية والاقتصادية، مما تطلب إيجاد علاقة جديدة بين البنك المركزي والحكومة بما يضمن تحقيق درجة عالية من الاستقلالية للبنك المركزي في تحديد أولويات السياسة النقدية وكيفية التنسيق بينها وبين السياسة المالية من أجل تحقيق الأهداف الاقتصادية الكلية المرغوبة من خلال الإدارة النقدية السليمة وضمان استمرارية السياسة النقدية بعيداً عن التغيرات السياسية وتعاقب الحكومات في السلطة التنفيذية

تعريف البنك المركزي

هي الهيئة المسئولة عن متابعة النظام النقدي في الدولة، ويندرج تحتها الكثير من المسؤوليات من متابعة النظام النقدي والمحافظة على استقرار الأسعار، ومتابعة مستويات النمو والتضخم، وإصدار العملة،وهو بنك للحكومة، يقوم بالمراقبة أيضا على البنوك التجارية والمؤسسات المالية، ويشرف على الإحتياطيات من العملات وغيرها.

وظائف البنك المركزي

تتمثل وظائف البنك المركزي في مل يلي :

١- بنك الحكومة
٢- إصدار العملة الوطنية
٣- بنك البنوك
٤- إدارة عرض النقد
٥- ضبط عمل المؤسسات المالية

١. بنك الحكومة

يحتفظ البنك المركزي بحسابات الوزارات والهيئات والمؤسسات والمنشآت الحكومية، كما يقوم بتنفيذ ومتابعة المعاملات والالتزامات المالية الحكومية على المستويين المحلي والخارجي (المدفوعات والمقبوضات). وكوكيل عن الحكومة، يقوم البنك المركزي بعقد اتفاقيات القروض مع المؤسسات المالية الدولية والحكومات الأجنبية، كما يتولى إدارة الدين العام، وإليه تحال الإيرادات والضرائب والرسوم الحكومية من المدفوعات الأخرى لحساب الحكومة.

ويعتبر البنك المركزي المستشار الاقتصادي للحكومة، فهو الجهاز الذي يقدم النصائح والتوصيات المتعلقة بالسياسات الاقتصادية عامة، والسياسة النقدية بوجه خاص. كذلك، يعتبر البنك المركزي المسؤول عن توفير الاحتياطيات الدولة من العملات الأجنبية، بما يضمن إستقرار سعر الصرف وتحويل الواردات اللازمة لتنفيذ مشروعات خطط التنمية الاقتصادية.

٢. إصدار العملة الوطنية

يعتبر البنك المركزي السلطة النقدية الوحيدة المخولة قانوناً بإصدار النقود الورقية والمعدنية، وكذلك تحديد سعر صرف العملة الوطنية مقابل العملات الأخرى والمحافظة على استقراره من أجل دعم الثقة بالعملة الوطنية، وذلك من خلال الاحتفاظ بحد أدنى من الاحتياطي من العملات الأجنبية،

و ذلك بعد أن تراجعت أهمية الغطاء الذهبي للعملة وأصبح بإمكان البنك المركزي التحكم في عملية إصدار العملة وفقاً للاعتبارات الاقتصادية وبما يضمن الحد من التضخم النقدي وتحقيق الاستقرار الاقتصادي.

٣. بنك البنوك

لا يتعامل البنك المركزي مع الأفراد، وإنما يقتصر في تعامله مع البنوك التجارية، لذا يطلق عليه بنك البنوك. وذلك لأسباب ثلاثة هي :

أولاً: يحتفظ بالاحتياطي النقدي القانوني للبنوك التجارية.

ثانياً: يعد الملجأ الأخير لإقراض (Lender of Last Resort) للبنوك التجارية في أوقات الطوارئ.

ثالثاً: يقوم بوظيفة غرفة المقاصة للبنوك التجارية (Cleaning House)، أي تحقيق التسويات المطلوبة في أرصدة حسابات البنوك التجارية التي يحتفظ بها، وذلك عن طريق عملية التحويل من حساب البنك مدين إلى حساب البنك دائن، ويستطيع البنك المركزي من خلال هذه الوظيفة متابعة ضبط السيولة المتوفرة للبنوك التجارية بصورة مستمرة حسب قيمة الأصول التي تحتفظ بها.

٤. إدارة عرض النقد

يعتبر التحكم في عرض النقد في الاقتصاد الوطني من أهم مهام البنك المركزي، حيث يتم التحكم في عرض النقود من خلال الرقابة على عمليات الائتمان أو الإقراض التي تقوم بها البنوك التجارية، بما ينسجم وأولويات السياسة النقدية للدولة. ومن أهم أهداف الرقابة على الائتمان هو تقليل الآثار السلبية للدورات التجارية على مستوى التوظف، وزيادة معدل النمو الاقتصادي، وتحقيق الاستقرار الاقتصادي.
ويستطيع البنك المركزي السيطرة على نمو عرض النقد من خلال أدوات السياسة النقدية التي سنبحثها في الفصل القادم، وفي مقدمة هذه الأدوات تحديد نسبة الاحتياطي القانوني النقدي، التي يجب على البنوك التجارية المحافظة عليها، وبالتالي التأثير في اتجاهات السياسة النقدية وذلك بإتباع سياسة نقدية توسعية (من خلال تخفيض نسبة الاحتياطي القانوني) في فترة الركود الاقتصادي وذلك لتشجيع البنوك التجارية على زيادة التسهيلات الائتمانية.
وإتباع سياسة نقدية انكماشية (من خلال زيادة نسبة الاحتياطي القانوني) في فترة الانتعاش الاقتصادي السريع وذلك لتقليص نشاط البنوك التجارية في منح التسهيلات الائتمانية من أجل الحد من الضغوط التضخمية. كما يعتمد البنك المركزي في التحكم في عرض النقود على أداة عمليات السوق المفتوح أو الاتجار في السندات، وكذلك على معدل الخصم التي سيأتي شرحها لاحقاً تفصيلاً.

٥. ضبط عمل المؤسسات المالية

يقوم البنك المركزي عادة بإصدار اللوائح والتعليمات والتوجيهات المنظمة لعمل المؤسسات المالية وذلك بهدف تحقيق الأهداف التالية:
أولاً: حماية الأموال العامة، وخاصة الودائع الشخصية، وذلك لتدعيم ثقة الجمهور في النظام المالي.
ثانياً: توفير الفرص المتكافئة للجميع للاستفادة من الخدمات التي تقدمها المؤسسات المالية.
ثالثاً: تنظيم عملية خلق النقود باعتبارها من أهم أهداف السياسة النقدية.
رابعاً: تقديم الدعم للقطاعات التي لم تحظ بالاهتمام الكاف من قبل المؤسسات المالية، مثل صغار المزارعين وصغار المستثمرين، والراغبين في شراء المساكن لأول مرة وغيرهم.
خامساً: بما أن الحكومات تقترض عادةً من الأسواق النقدية والمالية المحلية، لذلك لا بد من حث المؤسسات المالية لشراء أذونات الخزانة والسندات الحكومية لتسهيل هذه العملية.
سادساً: تقوم المؤسسات المالية في الأقطار المتقدمة بمساعدة الحكومة في عملية تحصيل الضرائب، وذلك من خلال تقديم المعلومات للسلطات الضريبية عن أرصدة عملائها الخاضعة للضريبة.

أهمية تطبيق الضوابط

من أهم مزايا الضوابط هي أنها تسهم في زيادة ثقة الجمهور في القطاع المصرفي الذي يلتزم بتطبيق هذه الضوابط. كذلك، تلزم قوانين الإفصاح للبنوك التجارية والمؤسسات المالية بالكشف عن جميع المعلومات المحاسبية المتعلقة بالخدمات التي تقدمها لعملائها، وتحسين مستوى الأداء.

عيوب تطبيق الضوابط

يعتقد البعض أن إلزام المؤسسات المالية التقيد بالضوابط التي تفرضها السلطات النقدية من شانها زيادة التكلفة على هذه المؤسسات، وكذلك تقليل المنافسة بالمقارنة مع المؤسسات غير المشمولة بهذه الضوابط. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الضوابط والقيود المفروضة على المؤسسات لا تشجع هذه المؤسسات على الإنفاق في مجال البحث والتطوير لتقديم خدمات جديدة للجمهور، وقد تشجع على دمج المؤسسات الصغيرة وتكوين مؤسسات كبيرة ذات قوى احتكارية، وبالتالي إلحاق الضرر بالجمهور.

التأمين على الودائع

تم إنشاء أول مؤسسة فدرالية لتأمين الودائع في الولايات المتحدة في سنة ١٩٣٤ بعد حدوث أسوأ سلسلة من الافلاسات شهدتها البنوك في التاريخ الأمريكي، وذلك بإنشاء صناديق التأمين على الودائع من أجل تحقيق هدفين هما :
أولاً: حماية مدخرات صغار المودعين،
ثانياً : تحقيق الاستقرار في النظام المصرفي من خلال الحد من الأزمات المصرفية الناتجة عن اندفاع المودعين بسحب ودائعهم من البنوك التجارية، وبالتالي التسبب في حدوث نقص خطير في السيولة، ومن ثم تعرضها للانهيار

المحاضرة الثانية عشر

البنوك المركزية

الفصل السابع

ميزانية البنك المركزي

يعتبر البنك المركزي هو المحرك الأساسي لآلية النظام النقدي وذلك بحكم الوظائف التي يقوم بها، وفي مقدمتها إصدار العملة الوطنية وتنظيم النقد أو إدارة الائتمان. ولنفهم هذه الآلية يجب أولاً التعرف على ميزانية البنك المركزي التي تعكس مبدأ القيد المحاسبي المزدوج بما يحتم تساوي جانب الموجودات (الأصول) مع جانب المطلوبات (الخصوم) زائداً حساب رأس المال. أي أن:

مجموع الأصول = مجموع الخصوم + حقوق الملكية

Total Assets = Total Liabilities + Equity

ويوضح الجدول التالي موجزاً مبسطاً وافتراضي لميزانية البنك المركزي التي تبين مصادر أمواله وأوجه استخدام هذه المصادر، وهي لا تختلف عن ميزانية أي بنك تجاري من حيث مكوناتها التي تشتمل على الموجودات (الأصول أو الاستخدامات) والمطلوبات (الخصوم أو المصادر).

الموجودات (الأصول)	المطلوبات (الخصوم)
الموجودات الأجنبية. حقوق على الحكومة. حقوق على البنوك التجارية. حقوق على المؤسسات التجارية الأخرى. موجودات أخرى.	الاحتياطيات النقدية: عملة في التداول. ودائع البنوك التجارية. ودائع المؤسسات المالية الأخرى. الودائع الحكومية. المطلوبات الأجنبية. حسابات رأس المال. مطلوبات أخرى.
المجموع	المجموع

والاختلاف الأساسي بين ميزانية البنك المركزي وميزانية أي بنك تجاري، أو أي مؤسسة مالية أخرى يتمثل في المكونات الرئيسية لكل من الموجودات والمطلوبات، وخاصة فيما يتعلق بالاحتياطيات النقدية وأثرها على عرض النقود والسيولة المحلية، بالإضافة إلى مستحقات البنك المركزي على الحكومة بحكم كونه وكيلها المالي والمسؤول عن إدارة الدين العام.

البنك المركزي وسلامة النظام المصرفي

تعتبر الأزمات المالية وما يتبعها من انهيارات في البنوك من أهم المشاكل التي تهدد استقرار النظام المصرفي في الدول المتقدمة والنامية على حد سواء. وقد زادت خطورة هذه الأزمات في الفترة الأخيرة، حيث تحولت إلى ظواهر مالية متكررة الحدوث، كما زادت أحجام الخسائر المرتبطة بها إلى حد يفوق تصور المراقبين حول العالم

الاختياري السيئ

يحدث الاختيار السيئ (Adverse selection) عندما يقع الاختيار على المشروعات أو العملاء الأكثر عرضة للفشل والخسارة وعدم القدرة على السداد، أي المقترضين ذوي المخاطر العالية. فالبنك يتلقى طلبات للتمويل من مستثمرين لديهم مشروعات مدروسة يتوقعون منها عائداً مجزياً وتنطوي على مخاطر عادية، كما يتلقون طلبات من مستثمرين آخرين غير متيقنين من جدوى مشروعاتهم التي يرغبون في تمويلها أو تنطوي مشروعاتهم على درجة عالية من المخاطر

المغامرة ألا أخلاقية

تحدث مشكلة المغامرة ألا أخلاقية (Moral Hazard) نتيجة لعدم التكافؤ المعلوماتي حول مستقبل سلوك أطراف التعاقد، حيث يتمكن أحد الطرفين من تحميل الطرف الآخر بتكاليف سلوكه غير الأمين أو المخالف لما تم الاتفاق عليه في العقد. وتحدث هذه المشكلة بعد إبرام العقد، حيث يواجه البنك مخاطر إقدام المستثمر على استخدام القرض في أنشطة ذات مخاطر عالية غير المتفق عليها في العقد والتي تحددت على أساسها المخاطر المرتبطة بها سعر الفائدة.

أهم مسببات الأزمات المالية والمصرفية

١- ارتفاع معدلات الفائدة
٢- زيادة عدم التيقن
٣- تدهور القيمة الصافية
٤- انهيار سوق الأسهم
٥- التدهور المفاجئ لسعر الصرف

إن ظهور بوادر الأزمة المالية في بعض البنوك يؤدي إلى تسارع المودعين إلى سحب أموالهم من البنوك. ولا تقتصر عمليات السحب في هذه الحالة على البنوك التي تعاني من العسر المالي بل تتعدى ذلك بمرور الوقت لتعم جميع البنوك، وذلك بسبب عدم قدرة المودعين على الحصول المعلومات الصحيحة التي تمكنهم من التمييز بين البنوك المتعسرة وغير المتعسرة.

إجراءات تنظيم العمل المصرفي

رأينا كيف يؤثر عدم التكافؤ المعلوماتي من خلال كل من الاختيار السيئ والمجازفة ألا أخلاقية إلى تدني كفاءة النظام المصرفي. ومنه توجب معرفة الإجراءات التي يتخذها البنك المركزي تنظيم العمل المصرفي التي تهدف في النهاية إلى تأمين سلامة النظام المصرفي و رفع كفاءة أداءه، من خلال إيجاد الحلول لمشكلتي الاختيار السيئ والمجازفة ألا أخلاقية.

أولا: الشبكة الحكومية للسلامة و فيها :
١ ـ تأمين الودائع
٢ـ الدعم المالي
ثانيا : ضوابط على الأصول و رأسمال
ثالثا: الترخيص أو إحتياطيات الفحص
رابعا: متطلبات الإفصاح
خامسا: الإجراءات الفورية للتصحيح

استقلالية البنك المركزي

أدت التطورات الاقتصادية العالمية في النصف الأول من القرن العشرين التي أشرنا إليها سابقاً، والظروف الاقتصادية السائدة في الأقطار المختلفة، ولاسيما في الأقطار النامية التي ما زالت معظمها تعاني من تخلف أنظمتها المصرفية والنقدية، إلى تنامي الدور الحكومي في تحديد اتجاهات السياسة النقدية لمواكبة التغيرات الاقتصادية المتسارعة.
فبرزت الحاجة إلى ضرورة التنسيق بين السياستين المالية والنقدية وذلك بسبب الطبيعة المعقدة للمشكلات النقدية المتشابكة التي يواجهها أي قطر في الوقت الحاضر في بيئة اقتصادية متغيرة.
لذلك، فمن الواجب أن تعتمد العلاقة بين وزارة المالية والبنك المركزي على التنسيق المتبادل بين سياستيهما المالية والنقدية، وهو شرط ضروري لإدارة الشئون المالية والنقدية للدولة على أسس سليمة. وبعبارة أخرى، فإن الاستقلالية التامة للبنك المركزي عن الحكومة ربما كانت مسألة غير واقعية، كما أن إلحاق البنك المركزي بوزارة المالية من شأنه حرمان البنك من ممارسة دوره المهم في توجيه النظام النقدي والائتماني للاقتصاد القومي بما يخدم أهداف السياسة الاقتصادية للدولة.

المحاضرة الثالثة عشر

النقود والبنوك في المعاملات الدولية

الفصل الثامن

أولاً :النقود الدولية

١ـ مقدمة

في التعامل الدولي لابد في النهاية من تحويل عملة أحد الدولتين طرفي التعامل إلى عملة الدولة الأخرى. فالمصدرون، في أي بلد، قد يقبلون بعملة البلد المستورد، لكنهم يحتاجون في النهاية إلى تحويلها إلى عملتهم المحلية لمواجهة الإنفاق المحلي على بنود تكاليف الإنتاج وتوزيع الأرباح.

يتم التحويل من عملة إلى أخرى عادة عن طريق البنوك التجارية المنتشرة في عواصم الدول. فهذه البنوك توزع الأرصدة النقدية المتاحة لها على محافظ للاستثمار تضم ودائع بالعملات الأجنبية، لتحقيق العائد عليها من خلال الفروق السعرية بين سعر الشراء وسعر البيع، أومن خلال المضاربة، حيث تشتري العملة الأجنبية في الأسواق المحلية أو العالمية لتبيعها مرة ثانية لعملائها محلياً أو في أسواق الصرف العالمية، عندما ترتفع أسعارها.

٢ـ أسواق الصرف

تعرف أسواق الصرف على أنها أسوق يتم فيها التبادل في العملات المتداولة عالمياً. وليس لسوق الصرف العالمي من وجود مكاني أو زماني محدد، وإنما يتحقق وجوده بتعامل مجموعة من البنوك في شراء وبيع العملات يومياً وعلى مدار ساعات الليل والنهار، ويتسع نطاق هذه المعاملات ليشمل جميع أرجاء العالم،

بفضل توفر التقنيات الحديثة للمعلومات والاتصالات. وتتحقق المنافسة التامة في هذه السوق نسبة لوجود الأعداد الكبيرة من المشاركين فيها وعدم قدرة أي مشارك بمفرده على التأثير على الأسعار، وكذلك حرية الدخول إلى السوق والخروج منها دون قيود أو تكلفه مانعه، كما أن المعلومات متوفرة باستمرار لجميع المشاركين بفضل تطور وسائل الاتصالات الحديثة بما لا يدع مجالاً لأي تباينات في أسعار صرف العملة الواحدة بين العواصم الكبيرة في العالم.

١.الأطراف المشاركة في سوق الصرف الأجنبي

تتمثل الأطراف المشاركة في سوق الصرف الأجنبي في ما يلي :

١ـ البنوك التجارية لمختلف الدول نائبة عن عملائها من المستوردين والمصدرين، والراغبين في الدراسة أو السياحة أو العلاج وغيره من الخدمات بالخارج

٢ـ البنوك المركزية للدول بغرض استثمار احتياطاتها النقدية من العملات الأجنبية، أو قيامها بعمليات لشراء وبيع العملات الأجنبية في بعض الحالات بهدف حماية عملتها أو المحافظة على استقرار سعر صرفها بالعملات الأخرى.

٣ـ المضاربون أفراداً ومؤسسات، الذين يشترون العملات أو ينقلون أرصدتهم من عملة إلى أخرى بغية تحقيق الأرباح من الفرق بين سعر الشراء وسعر البيع.

آـمحددات الطلب على العملة

الطلب على العملة الأجنبية طلب مشتق من طلب الأفراد على السلع والخدمات والأصول المالية الأجنبية. والطلب على أي سلعة يعتمد على الدخل وسعر السلعة وسعر السلعة البديلة والتوقعات. وبدائل الواردات من السلع والأصول المالية، هي الإنتاج المحلي من السلع والخدمات والأصول المالية المعروضة محلياً.

ويمكن صياغة دالة الطلب على العملات الأجنبية كالآتي:

$$D¥ = f\ (P¥\ ,\ P^{¥/W}\ ,\ i^{¥/W},\ RGDP^{W} \ldots\ldots\ )$$

D¥ الكمية المطلوبة من الين الياباني.

P¥سعر صرف الين في الأسواق العالمية.

$P^{¥/W}$ متوسط أسعار السلع والخدمات اليابانية بالنسبة لأسعارها العالمية.

$i^{¥/W}$ متوسط سعر الفائدة على الأصول المالية اليابانية بالنسبة للأجنبية.

$RGDP^{W}$ الدخل المحلي الإجمالي الحقيقي في الدول الأخرى.

والعلاقة بين سعر صرف الين والطلب العالمي عليه علاقة عكسية. فكلما انخفض سعر صرف الين كانت الصادرات اليابانية أقل سعراً بالعملات الأجنبية، وبالتالي يزيد طلب العالم على السلع والخدمات اليابانية، وتزيد الكمية المطلوبة من الين الياباني. وإذا ارتفع سعر صرف الين، ترتفع أسعار السلع والخدمات اليابانية مقومة بالعملات الأجنبية مما يقلل من الطلب عليها، وبالتالي تقل الكمية المطلوبة من الين في الأسواق العالمية.

فسعر الصرف الين بالدولار مثلاً، هو سعر الين الواحد بالدولار. ويتأثر الطلب على واردات اليابان من السلع الأمريكية بالتغير في سعر الصرف الين بالدولار حيث أن:

$$P_{US}(¥) = P_{US}(\$) \times Ex(\$/¥)$$

حيث أن: $P_{US}(¥)$ هو سعر السلعة الأمريكية بالين، و $P_{US}(\$)$هو سعر السلعة الأمريكية بالدولار، و $Ex(\$/¥)$هو سعر صرف الدولار بالين .

ب- محددات عرض العملة

يتولد عرض الين الياباني عن رغبة المستوردين والمستثمرين اليابانيون في استيراد السلع والخدمات أو الأصول المالية الأجنبية. حيث يسعى المستوردون والمستثمرون في هذه الحالة إلى بيع الين أي زيادة الكمية المعروضة منه، وشراء العملات الأجنبية أي زيادة طلبهم عليها لسداد قيمة وارداتهم من السلع والخدمات أو الأصول المالية. لذلك فإن عرض الين يمثل طلب اليابانيون على العملات العالمية، ويتحدد بنفس العوامل السابقة ولكن من وجهة نظر اليابانيين .

٢- آليات تحديد سعر صرف

إذا واصلنا حديثنا عن الين الياباني، نجد أن الطلب على الين في أسواق الصرف العالمية يمثله منحنى طلب ذو انحدار سالب، لأن طلب العالم على السلع والخدمات اليابانية يزداد كلما انخفض سعر صرف الين، فتزيد بذلك الكمية المطلوبة من الين. ويمثل عرض الين منحنى عرض ذو انحدار موجب لأن اليابانيون يعرضون عملتهم للبيع من أجل استيراد السلع الأجنبية.

وكلما انخفضت قيمة الين، زادت أسعار السلع الأجنبية مقومة بالين، فيقل الطلب عليها وتقل الكمية المعروضة من الين. فالعلاقة طردية بين سعر صرف الين والكمية المعروضة منه خلال أي فترة زمنية. و يتحدد سعر صرف العملة بتفاعل قوى الطلب والعرض على العملة في الأسواق العالمية للصرف، أو بتدخل البنوك المركزية للدول للتأثير على أسعار صرف عملاتها.

أ- تحديد سعر الصرف بقوى السوق

تعد سوق الصرف العالمي، كما أشرنا مسبقاً سوقاً للمنافسة التامة، حيث العدد الكبير من المتعاملين، وتجانس السلع المتداولة، وحرية الخروج والدخول، وتوفر المعلومات بذات القدر للمتعاملين في سوق الصرف. تحت هذه الظروف تتحدد أسعار صرف العملات المتداولة عالمياً بتفاعل قوى العرض والطلب، تماماً كما تتحدد أسعار السلع المختلفة تحت ظروف المنافسة.

ب- تحديد سعر الصرف بتدخل البنك المركزي

ليس بالضرورة أن يؤدي انخفاض سعر صرف العملة الأجنبية، وما يترتب عليه من انخفاض في أسعار الواردات إلى زيادة الكمية المطلوبة منها محلياً. فالأمر هنا يتوقف على طبيعة السلع المستوردة ومرونة الطلب عليها. كذلك، وحتى لو فرض زيادة الكمية المطلوبة من الواردات فليس بالضرورة أن تتمكن الدول المصدرة من مقابلة هذا الطلب بزيادة في إنتاجها، فالنتيجة تعتمد على مرونة العرض بالنسبة للتغير في الأسعار.

وعلاوة على ذلك، نجد أن حركة أسعار الصرف محكومة أيضاً بالنظام النقدي العالمي السائد، وما تمليه الاتفاقيات الدولية من تثبيت أو تعويم لأسعار صرف العملات، من خلال الدور الذي تقوم به البنوك المركزية من أجل التحكم في أسعار صرف عملات بلدانها. وعادة ما تلجأ البنوك المركزية إلى طريقتين للتحكم في سعر الصرف هما :

*- التدخل المباشر
*- التدخل غير المباشر

٣- عوامل أخرى محددة للطلب على العملة

ومن أهم العوامل الأخرى المؤثرة في سعر صرف الين على سبيل المثال، مستوى الأسعار النسبية، أي الأسعار في اليابان بالنسبة للأسعار العالمية للسلع والخدمات، وكذلك مستوى أسعار الفائدة النسبية، أي سعر الفائدة في اليابان بالنسبة لما هي عليه في باقي دول العالم، بالإضافة إلى مستوى الدخل المحلي الحقيقي في دول العالم.

أ- مستوى الأسعار النسبية
ب- مستوى الدخل الحقيقي
ج- الأسعار النسبية للفائدة

٤- النظم النقدية الدولية

*- نظام سعر الصرف الثابت
*- نظام سعر الصرف المعوم

ثانياً :البنوك الدولية

١. مقدمة:

يقصد بالبنوك الدولية (International Banks)، أو البنوك متعددة الجنسية (Multi National Banks) تلك البنوك التي لها شبكة من الفروع في الأقطار الأجنبية وتتعامل بالعملات الأجنبية إلى جانب عملتها المحلية.

٢- دور البنوك الدولية في التجارة العالمية

توسع دور البنوك الدولية في تمويل التجارة العالمية وعمليات الإقراض والاقتراض الدولي الحكومي والخاص والاستثمار المالي، حيث ساعد على ذلك صدور العديد من القوانين في كثير من الأقطار، وخاصة فيما يتعلق بإلغاء القيود على حرك رؤوس الأموال، التي كان من شأنها تطوير الأسواق المالية والنقدية في هذه الأقطار، ومن ثم انعكس هذا التطور على الصعيد الدولي

٣- أنواع البنوك الدولية

لقد أدى التطور الكبير للبنوك الدولية في الاقتصاد الدولي إلى زيادة حدة المنافسة ليس بين البنوك المحلية فحسب، بل كذلك بينها وبين البنوك الدولية. حيث أصبح لعملاء البنوك الخيار في التعامل المصرفي محليا وخارجيا وذلك سعيا وراء الخدمات المصرفية المتقدمة وتنوعها التي تقدمها البنوك لعملائها بفضل التقدم التقني والضغوط التنافسية فيما بينها من أجل زيادة حصة كل منها في الأسواق المحلية والخارجية، أو المحافظة على هذه الحصة على الأقل.

أ- البنوك المراسلة

تعتبر البنوك المراسلة (Correspondent Banks) من أقدم أنواع البنوك. وتشمل الخدمات التي تقدمها هذه البنوك على الاعتمادات المستندية، والحوالات، واستلام وتسليم الأموال، وتنفيذ عمليات الاستثمار الأجنبي وغيرها. هذا بالإضافة إلى العديد من الخدمات المالية الدولية الأخرى التي تقدمها هذه البنوك إلى عملائها.

ب- مكاتب التمثيل

لما كانت البنوك الدولية تعير اهتماما كبيرا لمسألة رصانة ومرونة وضعها المالي، فإن عددا كبيرا منها قد سعي إلى تبني ترتيبات تضمن كفاءة عملياتها وذلك بإنشاء ما يسمى بمكاتب التمثيل (Representative Offices) التي ليس لها صلاحيات واسعة، حيث أنها لا تتمكن من قبول الودائع، أو تقديم القروض، أو قبول الحوالات وتحويل الأموال.
إلا أن الغرض الرئيس من إنشائها هو لتوفير المعلومات عن الفرص الاستثمارية المتاحة في تلك الدول ومحاولة استقطاب رجال الأعمال والشركات في تلك الدول للتعامل مع البنوك التي تتبع لها هذه المكاتب.

ج- بنوك الأفشور

هناك بعض البنوك التي لا تتعامل مع الاقتصاد المحلي في القطر الذي تتواجد فيه، حيث تنحصر أعمالها في عمليات التمويل الدولي. ويطلق على هذه البنوك ببنوك الأفشور (Offshore Banks). حيث تستفيد هذه البنوك من إمكانية القيام بالاتصالات الفورية مع الأسواق النقدية الدولية بأوقاتها الزمنية المتباينة، إضافة إلى مزايا انخفاض نسب الضرائب، أو عدم وجودها في الأقطار التي تتواجد فيها هذه البنوك.

د- فروع البنوك الأجنبية

قامت البنوك في الأقطار المتقدمة بتأسيس ما يسمى بالبنوك الأجنبية التابعة (Foreign Subsidiary Banks). وتكون هذه البنوك مملوكة بصورة كلية أو جزئية من قبل البنك الرئيس (Parent Bank). وتتمتع هذه البنوك بميزة مهمة هي أنها تظهر أمام عملائها في الدول المضيفة بصفة محلية (Local Identity) حيث تكون عادة الإدارة محلية ولها القدرة على جذب العملاء المحليين بحكم إمكاناتها المتقدمة وقدرتها على تقديم أفضل الخدمات المصرفية.

هـ- البنوك المشتركة

استمرت البنوك الدولية بالتطور حيث برزت في منتصف الستينات من القرن العشرين في أوربا ظاهرة البنوك المشتركة (Consortia Banking)، أو التجمع المصرفي تعرض تقديم قروض بصفة مشتركة (Syndicated Loans)، لتمويل مشروعات دولية كبيرة.

المحاضرة الرابعة عشر
تقنية المعلومات و الإتصالات في النقود
الفصل التاسع

مقدمة

انعكست التطورات الحديثة في ثورة المعلومات والاتصالات على أداء القطاع المالي بصفة عامة وعلى أداء القطاع المصرفي على وجه الخصوص. فقد كانت البنوك التجارية سباقة في تبني التقنيات الحديثة عندما أدركت ما يمكن أن يترتب على ذلك من رفع لكفاءة أداء خدمات العملاء، من حيث السرعة في إنجاز المعاملات، وخفض في تكليف الأداء.
وانتشر استخدام التقنية الحديثة في العمل المصرفي بعد أن أصبح ميسوراً للبنوك ملاحقة التغيرات في حسابات العملاء، واستخدام قواعد البيانات للحصول على المعلومات الخاصة بالعملاء والصفقات وقتياً. وجاء الجيل الثاني من ثورة المعلومات والاتصالات في سبعينيات من القرن الماضي عندما ظهرت تقنية المدفوعات الإلكترونية، المصاحبة لثورة التجارة والمعاملات المالية الإلكترونية.
وإدراكاً من البنوك بأهمية تقنية المعلومات، بدأت صناعة الخدمات المالية مع نهاية السبعينيات وأوائل الثمانينيات بتطبيق التقنيات المشفرة (Encryption) على نطاق واسع.
وما زالت المؤسسات المالية، وفي مقدمتها البنوك التجارية، مهتمة بالاستثمار في تقنيات جديدة لتطوير خدماتها لمواجهة تحديات المنافسة الحادة في الأسواق العالمية والمحلية، ولتلبية حاجات عملائها. وتأمل هذه المؤسسات في أن تؤدي هذه الاستثمارات إلى خفض في التكاليف وتحسين في كفاءة التشغيل. لذلك فمن المتوقع استمرار البنوك والمؤسسات المالية في سباقها نحو اكتشاف تقنيات أحدث، وأساليب وطرق أنفع لخدمة عملائها بصورة أفضل.

وهناك ثلاثة أسباب رئيسية تفسر اهتمام البنوك بالاستثمار في مجالات ترقية تقنياتها:
أولاً، خفض التكليف التشغيلية من خلال زيادة كفاءة الأعمال المكتبية، وكذلك خفض احتمالات الخطأ الناتج عن إدخال بيانات وحسابات العملاء يدوياً.
ثانيا، زيادة الفرص لتقديم منتجات وخدمات جديدة لعملائها الحاليين وجذب عملاء جدد.
ثالثاً، أصبحت البنوك أكثر قدرة على تطوير وتنفيذ نظم متقدمة لإدارة المعلومات والمخاطر، وذلك من خلال توفر طاقات تخزينية إلكترونية هائلة، وقدرة تحليلية فائقة وأكثر كفاءة وفاعلية باستخدام البرمجيات الحديثة.

١ ـ تأثير الاستثمار في التقنية الحديثة

من الصعب قياس تأثير الاستثمار في التقنية على زيادة الإنتاجية في الخدمات المصرفية بصورة دقيقة، وذلك لأن جزء غير يسير من ثمار هذه الاستثمارات قد لا ينعكس على ربحية البنك بصورة مباشرة، وإنما يجنيه عملاء البنك، كتوفير راحة أكبر وسرعة أكبر وتوفير الجهد المبذول، وخفض المخاطر، من خلال تقديم الخدمات المصرفية الإلكترونية، كالصراف الآلي والبطاقة الائتمانية (Credit Card)، والبطاقة الذكية التي ثبت جدواها وحقق الاستثمار فيها نتائج إيجابية

٢ ـ تطور نظام المدفوعات بين البنوك

لقد كان استخدام الشيكات من أهم مظاهر تطور نظام المدفوعات الذي رافق تطور النظام المصرفي الحديث وأسهم في تحسين أدائه. حيث يعتبر الشيك أداة دين قابلة للدفع عند الطلب، لتسهيل عملية تسوية المدفوعات دون الحاجة لحمل كميات كبيرة من العملة الورقية أو المعدنية. ويسهل استخدام الشيكات في تسوية المدفوعات المتقابلة وذلك بإلغاء الشيكات للأطراف المدينة والدائنة دون الحاجة لتحريك النقود من مكان إلى آخر.
إن التقدم في تقنية الاتصالات قليلة التكلفة قد مهد الطريق لدخول صناعة الخدمات المصرفية مرحلة جديدة من التطور في نظام المدفوعات، وذلك بظهور النقود الإلكترونية (Electronic Money)، والتي تأخذ إشكالاً عديدة.

٣ ـ المخاطر في نظام المدفوعات

لا يخلو أي نظام للمدفوعات من بعض المخاطر. ففي الماضي القريب كانت النقود الورقية والمعدنية تنقل بواسطة الشاحنات الكبيرة أو القطارات من بنك في مدينة معينة إلى بنك آخر في مدينة أخرى، ولا شك أن هذا الأسلوب في نقل الأموال كان يواجه مشكلة تعرضه للنهب المسلح، الذي كان يمثل في ذلك الوقت الشكل الغالب لما يسمى بمخاطرة نظام المدفوعات (Payments System Risk)
وهناك أنواع عديدة من المخاطرة يواجهها المتعاملون في أي نظام للمدفوعات، ويمكن تحديد ثلاثة أنواع رئيسة من المخاطر تواجهها البنوك والمؤسسات المالية الأخرى فيما يتعلق بتحويل الأموال وهي:

أـ مخاطر السيولة

تنشأ مخاطر السيولة (Liquidity Risk) من احتمال تأخر أو عدم سداد الالتزامات المالية في مواعيد استحقاقها، مما قد يتسبب في تعريض سيولة البنك للإرباك، إلى أن يتم وصول الأموال مستحقة الدفع في وقت لاحق.
ويمثل نظام تسوية المدفوعات بين البنوك (CHIPS) والأنظمة الأخرى التي تعتمد على أنظمة الاتصالات الإلكترونية الحل المثالي لمعالجة مخاطر السيولة التي كانت تخضع في الماضي إلى سوء الأحوال الجوية وتعرض المركبات والقطارات التي كانت تنقل الأموال من مدينة لأخرى للسرقة وحوادث الطرق
ومع أن أنظمة البريد الحديثة قد قللت كثيراً من حدة هذه المخاطر، إلا أنها لم تتغلب عليها بصورة تامة، خاصة مخاطر تأخير السداد، التي تغلبت أنظمة الاتصالات الالكترونية على معظمها.

ب- مخاطر الائتمان

تتم تسوية العديد من المبادلات بواسطة الائتمان (بالقروض). فمثلاً، إذا قمت بطلب شراء سلعة معينة من إحدى الشركات بواسطة البريد، وذلك بإرسال شيك بقيمة السلعة لحساب الشركة المعينة، فإنك في الواقع قد منحت ائتماناً لتلك الشركة إلى حين استلامك للسلعة التي طلبتها. إلا أن هذا النوع من الائتمان قد يتسبب في خلق مخاطر معينة لأحد طرفي المبادلة، يطلق عليها مخاطر الائتمان (Credit Risk)

ويصنف الاقتصاديون هذه المخاطر إلى نوعي: مخاطر سوقية (Market Risks) ناتجة عن عدم سداد الدين بسبب إفلاس المدين، ومخاطر تسليم السلعة (Delivery Risks) الناتجة عن عدم وصول السلعة إلى المشتري في الزمان والمكان المحدد في عقد الشراء.

ج- مخاطر نظام المدفوعات

ترتبط المؤسسات المالية ببعضها البعض بشبكة اتصالات إلكترونية تمكنها من تسوية المدفوعات فيما بينها، من خلال ما يطلق عليه المقاصة الإلكترونية.

إن إلحاق الضرر بمصداقية نظام المدفوعات ومن ثم حدوث مشكلة سيولة لبعض البنوك وربما خسائر للبعض الآخر. لذلك، فإن هناك ما يبرر ضرورة وجود البنك المركزي لمساعدة البنوك التجارية والحيلولة دون حدوث مثل هذه المشكلات التي قد تهز الثقة في النظام المصرفي ككل، وذلك من خلال ممارسة دوره المهم كملاذ أخير للإقراض (Lender Of Last Resort)، لإنقاذ المؤسسات المصرفية التي قد تتعرض لمشكلة السيولة.

وبالتالي فإن إلحاق الضرر بمصداقية نظام المدفوعات ومن ثم حدوث مشكلة سيولة لبعض البنوك وربما خسائر للبعض الآخر. لذلك، فإن هناك ما يبرر ضرورة وجود البنك المركزي لمساعدة البنوك التجارية والحيلولة دون حدوث مثل هذه المشكلات التي قد تهز الثقة في النظام المصرفي ككل، وذلك من خلال ممارسة دوره المهم كملاذ أخير للإقراض (Lender Of Last Resort)، لإنقاذ المؤسسات المصرفية التي قد تتعرض لمشكلة السيولة.

٤- عمليات غرفة المقاصة

غرفة المقاصة (Clearing House) هي عبارة عن اتحاد للبنوك وظيفته الأساسية هي تسهيل عملية تبادل الشيكات وأوامر الدفع بين البنوك لغرض تسوية الحسابات بين بعضها البعض، وذلك للحد من الحاجة لتحويل الأموال من بنك إلى آخر، حيث يمكن أن يقوم كل بنك بمبادلة الشيكات المتجمعة لديه مباشرة مع البنوك الأخرى.

فمن خلال غرفة المقاصة يقوم كل بنك بتجميع الشيكات المسحوبة على البنوك الأخرى وتحديد مبالغها بالنسبة لكل بنك. ويرسل كل بنك موظفاً لتسليم الشيكات، وموظفاً لإجراء التسويات إلى مقر غرفة المقاصة. ويقوم موظف التسوية بتسليم مدير غرفة المقاصة كشفاً بالمبالغ المستحقة (الدائنة) لكل بنك، ليقوم مدير غرفة المقاصة بجمع المبالغ الدائنة والمبالغ المدينة لكل بنك. حيث يجب أن يكون مجموع المبالغ الدائنة مساوياً لمجموع المبالغ المدينة لغرفة المقاصة

كما أن إحدى طرق المقاصة المتبعة في كثير من الأقطار هي استخدام تسهيلات البنك المركزي لمواجهة النقص في السيولة بالنسبة لبعض البنوك التجارية. حيث تقضي أحكام قانون البنك المركزي في معظم أقطار العالم بوجوب احتفاظ البنوك التجارية. باحتياطيات لدى البنك المركزي يمكن استخدامها لمواجهة النقص في السيولة لبعض البنوك عند الضرورة.

البنك		ديون على البنك من بنوك أخرى					مجموع مديونية البنك	صافي مديونية البنك
		1	2	3	4	5		
ديون بنوك أخرى على البنك	1	-	400	350	250	200	1,200	100
	2	350	-	200	250	300	100	50
	3	250	100	-	300	400	1,050	-
	4	300	250	350	-	100	1,000	350
	5	200	350	200	400	-	100	100
	مجموع دائنية البنك	1,100	1,050	100	1,200	1,000	5,450	350
	صافي دائنية البنك	-	-	50	200	-	-	250

تم بحمد الله

مع تمنياتي لكم بالتوفيق

فهد الشمري